



مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (23) – العدد الثالث – يوليو 2022



دور الدبلوماسية الرقمية في إدارة الأزمات الدولية بالتطبيق على أزمة كورونا
The Role of Digital diplomacy in managing international crises

د. رانية محمد ظاهر احمد

مدرس العلاقات الدولية

بالمعهد الكندي العالي لتكنولوجيا الهندسة والإدارة بالتجمع الخامس

rania_m_taher@cic-cairo.com

رابط المجلة: <https://jsst.journals.ekb.eg/>

ملخص

لقد أثار تفشي فيروس كورونا (COVID-19) وانتشاره السريع الأمر الذي وضع الأمن الإنسان والصناعي والاقتصاد العالمي والنظام الدولي بكل مكوناته أمام اختبار وتحدي جديد في ظل الارتفاع المتزايد في أعداد الإصابات في الكبيرة في العالم أجمع وخاصة في أوروبا والولايات المتحدة. فرغم بشاعة الحرب العالمية الثانية إلا أنها لم تجبر العالم والإنسانية على فرض قيود على حركة السفر والتنقل في داخل الدول وبين الدول وبعضها، وهذا ما يؤكد صعوبة التحدي الجديد الذي يمثله الفيروس بالنسبة للأمن الإنساني والنظام الدولي ككل في العقد الثالث من الألفية الثالثة .

وتكمن المشكله البحثية لهذ الدراسة في أنه على الرغم من التطور والتقدم التكنولوجي الذي تتمتع به الدول الكبرى إلا أن هذا التقدم لم يحل دون حدوث جائحة تهدد الأمن والسلام الدوليين وتمثل تهديدا غير تقليديا للأمن وهو الأمر الذي تساوت فيه الدول المتقدمه مع الدول الناميه مما يستلزم من المجتمع الدولي ضرورة تطوير آليات من شأنها الحد من حدوث مثل هذه الأزمات . كما أثارت هذه الأزمة تساؤلات بشأن مآلات ومستقبل النظام الدولي الراهن وهل سيظل عالما أحادي القطبية أم أنه سيصبح عالما متعدد الأقطاب.

وتتناول هذه الدراسة نشأة وتطور أزمة جائحة كورونا وتداعياتها السياسي والأمنية والاقتصادية على المستوى الدولي واستراتيجيات القوى المختلفه لمواجهة هذه الأزمة كما يتناول دور المؤسسات الدولية في إدارة أزمة كوفيد19 ودور الدبلوماسية الرقمية في إدارة هذه الأزمة.

الكلمات الدالة:

الدبلوماسية الرقمية - كوفيد19- الدبلوماسية الصحية - الذكاء الإصطناعي- النظام الدولي.



Abstract

The outbreak of the Coronavirus (COVID-19) and its rapid spread, which has put human and industrial security, the global economy, and the international system with all its components, has faced a new test and challenge in light of the increasing number of infections in the world, especially in Europe and the United States. Despite the ugliness of the Second World War, it did not force the world and humanity to impose restrictions on travel and movement within countries and between countries and some of them, and this confirms the difficulty of the new challenge posed by the virus for human security and the international system as a whole in the third decade of the third millennium.

The research problem of this study is that despite the development and technological progress enjoyed by the major countries, this progress did not prevent the occurrence of a pandemic that threatens international peace and security and represents a non-traditional threat to security, which is the matter in which the developed countries are equal with the developing countries, which requires the complex It is necessary to develop mechanisms to reduce the occurrence of such crises. This crisis has also raised questions about the outcome and future of the current international system and whether it will remain a unipolar world or will it become a multipolar world.

This study deals with the emergence and development of the Corona pandemic crisis, its political, security and economic repercussions at the international level, and the strategies of the various forces to confront this crisis.

Keywords:

Digital diplomacy - COVID-19 - health diplomacy - artificial intelligence - the international system.

المقدمة:

تعتبر الدبلوماسية العامة أحد أهم عناصر القوة الناعمة التي تستخدمها الدول لترويج قيمها وأفكارها. وقد زاد الإهتمام بها في الدوائر البحثية والأكاديمية، وكذلك في دوائر السياسة الرسمية مجال الدبلوماسية العامة، خصوصاً بعد أحداث سبتمبر 2001 ، التي تلتها الكثير من التوترات في العالم، وكشفت هذه التوترات مدى الحاجة إلى مد الجسور بين الشعوب ومن ثم وإيجاد مساحات للتفاهم والحوار. وتعرف الدبلوماسية العامة بأنها مجموعة متنوعة ومتداخلة من الأنشطة التي تقوم بها الدول في إدارة عاقتها الدولية وصنع سياستها الخارجية وتحقيق مصاحها. ومع ثورة الإعلام الرقمي وصعود دور شبكات التواصل الاجتماعي وتطبيقات الهواتف الذكية، أصبحت هذه الشبكات إحدى أهم وسائل الدبلوماسية العامة، حيث يستطيع القائم بالدبلوماسية العامة مخاطبة امين من الناس عبر هذا الفضاء الامحدود مباشرة، وهو ما صار يعرف مصطلح «الدبلوماسية الرقمية». وقد جأت الكثير من الدول إلى إنشاء دوائر مختصة بالدبلوماسية الرقمية في وزارات الخارجية ومكاتب الرؤساء وغير ذلك من الدوائر المختصة.

ولكن مع تفشي فيروس كورونا (COVID-19) وانتشاره السريع الأمر الذي وضع الأمن الإنسان والصناعي والاقتصاد العالمي والنظام الدولي بكل مكوناته أمام اختبار وتحدي جديد في ظل الارتفاع المتزايد في أعداد الإصابات في الكبيرة في العالم أجمع وخاصة في أوروبا والولايات المتحدة، بعد أن تجاوزت أعداد القتلى في إيطاليا وذلك خلال 24 ساعة 450 حالة وفاة بسبب الفيروس. فرغم بشاعة الحرب العالمية الثانية إلا أنها لم تجبر العالم والإنسانية على فرض قيود على حركة السفر والتنقل في داخل الدول وبين الدول وبعضها، وهذا ما يؤكد صعوبة التحدي الجديد الذي يمثله الفيروس بالنسبة للأمن الإنساني والنظام الدولي ككل في العقد الثالث من الألفية الثالثة.

وتكمن المشكله البحثية لهذ الدراسة في أنه على الرغم من التطور والتقدم التكنولوجي الذي تتمتع به الدول الكبرى إلا أن هذا التقدم لم يحل دون حدوث جائحة تهدد الأمن والسلم الدوليين وتمثل تهديدا غير تقليدياً للأمن وهو الأمر الذي تساوت فيه الدول المتقدمه مع الدول الناميه مما يستلزم من المجمع الدولي ضرورة تطوير آليات من شأنها الحد من حدوث مثل هذه الأزمات . كما أثارت



هذه الأزمة تساؤلات بشأن مآلات ومستقبل النظام الدولي الراهن وهل سيزل عالما احادي القطبية أم أنه سيصبح عالما متعدد الأقطاب.

أ- منهجية البحث:

لقد تم الاعتماد على مجموعة من المناهج الأساسية التي تتماشى وطبيعة الموضوع، فالمنهج التاريخي كان لا بد منه للوقوف على نقطة التحول والتطور في الدبلوماسية من التقليدية والعامه إلى الرقميّه بالإضافة إلى دراسة التطور التاريخي لأزمة تفشي وباء كوفيد 19 وكيفية إستخدام الدول للدبلوماسية الرقميّه من اجل إدارة هذه الأزمة ، وكذلك المنهج الاستقرائي بهدف جمع المعلومات المرتبطة بالموضوع من مصادرها المختلفة والمقارنه بينها ثم تصنيفها وتحليلها، فضلا عن المنهج الوصفي التحليلي الذي يركز في دراسة الظاهرة موضوعة البحث وتشخيص وتتبع عناصرها الأساسية ووصفها وتحديد سماتها بالإضافة إلى المنهج الأساسي الذي تم اعتماده وهو منهج النظم والذي يهتم بتحليل المدخلات من حيث تتبع نشأة وتطور الظاهرة محل الدراسة والعوامل الدافعه لظهورها والتفاعل بين جميع المدخلات سواء كانت نابعة من البيئة الإقليمية أم الدولية أم البيئة الداخلية ومن ثم دراسة المخرجات من حيث تداعيات هذه الظاهرة وتحليل هذه التداعيات من اجل إستشراق سبل إيجاد حلول ناجعة لها.

ب- أهداف البحث

تُميّز الدراسة بين نوعين من الأهداف:

أولاً: الأهداف العملية

- دراسة أهمية وسائط التواصل الاجتماعي في تفاعل الدبلوماسيين، وتوظيفها للتأثير في سياسات الدول. وخاصة في ظل وجود تهديدات غير تقليدية.
- التعرف على دور الرقمنة في صنع السياسة الخارجية وفق القوة الذكية وأهميتها في إدارة الأزمات الدولية.
- التعرف على تداعيات جائحة كوفيد 19 وآثارها على النظام الدولي وما هي الإستراتيجيات المثلى للتصدي لمثل هذه الجائحة.

- التنويه لأهمية فتح ورشات جديدة تتعلق بالدبلوماسية الرقمية ، وتنبيه صانع القرار لأهمية استخدام وسائط التواصل الاجتماعي في العصر الرقمي وذلك للحصول على الإستفادة المثلى من جراء إستخدام هذا النوع من الدبلوماسية..

ثانياً: الأهداف العلمية

- أداء الوظيفة التراكمية في ميدان البحث العلمي من خلال نتائج الدراسة وإضافاتها.
- إثراء المكتبة العربية لندرة الدراسات في هذا الحقل باللغة العربية.

ج- الدراسات السابقة:

يمكن القول بأن الباحث لم يجد في المكتبة العربية دراسات تناولت الموضوع محل الدراسة ألا وهو دور الدبلوماسية في إدارة الأزمات الدولية، بل وجد الباحث القليل من الدراسات التي تناولت جزئيات معينة من الموضوع محل الدراسة، بالإضافة إلى عدة بحوث ومقالات في المكتبة الأجنبية نذكر من أهمها الآتي:

1. بحث بعنوان: « **New Realities in Foreign Affairs: Diplomacy in the 21st Century** (Stanzel, 2018) » حيث تناولت هذه الدراسة التغيرات التي طرأت على الدبلوماسية وبنائها على البيئة المحلية والدولية بالإضافة إلى الثورة الرقمية والتي كان لها تداعيات عديدة على مجال الدبلوماسية
2. **1. Digital Diplomacy: Theory and Practice** (Corneliu Bjola)، تناول الكتاب ماهية الدبلوماسية الرقمية ، وما مدى علاقة الدبلوماسية الرقمية بالدبلوماسية التقليدية، وقد تطرقت الدراسة إلى دراسة ديناميكيات القوة الكامنة المتأصلة في الدبلوماسية الرقمية ، وتقييم الظروف التي بموجبها تُعلم الدبلوماسية الرقمية بالسياسة الخارجية أو تنظمها أو تقيدها.
3. وباللغة الكردية بحث بعنوان (الدبلوماسية الإلكترونية دراسة في الماهية، المقننات، والتداعيات) (البرزجين 2019) ، حيث تناولت الدراسة التغيير الذي طرأ على الدبلوماسية



كأحد أدوات السياسة الخارجية ، كما ركز البحث على مفهوم الدبلوماسية الإلكترونية وأهم الخصائص التي تميزها والفرص والتحديات والمخاطر التي تفرضها على البيئة الدولية.

اما على صعيد إدارة الأزمات: فنذكر منها دراسة (Hayley Watson et al,2017) والتي إستهدفت تحديد دور البيانات الضخمة في المراحل المختلفة لإدارة الأزمات والفوائد التنظيمية والمجتمعية المرتبطة بالتعامل مع هذه البيانات، ولقد انتهت الدراسة لعدة نتائج تمثلت أهمها أن البيانات الضخمة قادرة على المساهمة بشكل كبير في جهود الاستجابة للأزمات، فضلاً عن كونها قادرة على المساهمة بشكل كبير في الوعي بالأوضاع المحيطة بالأزمة، والتي يمكن بدورها أن تثير عملية صنع القرار وبالتالي الوصول على الفرار الرشيد.

دراسة (M. Jae Moon,2020) التي تناولت التحديات الخطيرة التي فرضتها أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) من خلال فحص كيفية إدارة هذه الازمة الشرسة من قبل حكومة كوريا الجنوبية من خلال إجراءات مرنة وشفافة للتخفيف من سرعة انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) على عكس العديد من الدول الغربية، ولقد استهدفت الدراسة مناقشة قضايا الحكومات والسياسات الرئيسية التي تم الكشف عنها في سياق اتخاذ قرارات حاسمة بشأن الاستعداد لتفشي المرض والتخفيف من حدته والاستجابة له، حيث أشارت الدراسة أن كافة الحكومات تخضع لاختبار حقيقي وهي تكافح أمام الانتشار السريع والواسع النطاق لفيروس كورونا (كوفيد-19)

د- تقسيم الدراسة:

وبناء على ما سبق سنقوم بتقسيم هذه الورقة الى المحاور الآتية:

المبحث الأول: الدبلوماسية الرقمية (الإطار النظري للدراسة)

المبحث الثاني: تداعيات أزمة كوفيد 19 على البيئة الدولية.

المبحث الثالث: إستراتيجيات القوى الكبرى لمواجهة أزمة كوفيد 19

خاتمة الدراسة.

المبحث الأول: الدبلوماسية الرقمية (الإطار النظري للدراسة)

وسنحاول في هذا المبحث التعرف على ماهية الدبلوماسية الرقمية وأهدافها وأهم المميزات التي تتسم بها، كما سنطرق إلى العوامل الدافعة لنشأة وتطور الدبلوماسية الرقمية وهل هي تمثل بديلا للدبلوماسية العامة أم أنها وجدت لتعمل جنبا إلى جنب مع الدبلوماسية التقليدية، وما هي الأدوار التي تضطلع بها الدبلوماسية الرقمية وما هي الأدوات التي تستخدمها في القيام بأدوارها المختلفة وختاما سنتناول التحديات التي تواجهها الدبلوماسية الرقمية وما هي علاقتها بالسياسة الخارجية للدولة.

وذلك على النحو التالي:

أولاً: تعريف الدبلوماسية الرقمية

وصفت الدبلوماسية الرقمية لأول مرة عام 2011 . في البداية استخدم المصطلح لوصف استخدام وزارات الخارجية ومؤسسة الرئاسة لأدوات التكنولوجيا الحديثة ومنصات التواصل الاجتماعي لإرسال رسائل لدولة أخرى ولشعوب ومجتمعات أجنبية، وبالرغم من انتشار المصطلح وتكرار استخدامه في السنوات الأخيرة، إلا أن إيجاد تعريف ثابت لمصطلح الدبلوماسية الرقمية ليست مهمة سهلة بالنظر إلى حداثة ووجهات النظر المتباينة فيما يتعلق بأهميته في الساحة الدبلوماسية، خاصة أن وزارات الخارجية المختلفة تمارس هذا النوع من الدبلوماسية بأنماط مختلفة، كما أن التطور المستمر لتكنولوجيا المعلومات وتقنيات التواصل تعيد تشكيل التعريف بشكل مستمر وتؤثر أيضا على الممارسة. وبمراجعة الأدبيات المتعلقة بهذا المجال، يمكن الاطلاع على عدة تعاريف لمصطلح الدبلوماسية الرقمية أهمها:

على المستوى الرسمي لوزارات الخارجية فقد تشابك تعريفها داخل وزارات الشؤون الخارجية الأكثر فعالية بالدبلوماسية الرقمية فقد عرفها مكتب الشؤون الخارجية في بريطانيا بأنها: حل مشكلات السياسة الخارجية باستخدام الانترنت. أما وزارة الخارجية الفرنسية فتعد الدبلوماسية الرقمية امتدادا للدبلوماسية بمفهومها التقليدي مع استنادها إلى الابتكارات واستعمال التكنولوجيا لنقل المعلومات للإسهام في تغيير وجه النشاط الدبلوماسي، وهي أولوية ضمن وزارة الشؤون الخارجية



الفرنسية تتجه إليها للتأثير الدبلوماسي على المستويين الرسمي وغير الرسمي، وإدارة المعلومات والمعارف والمسائل الخاصة بالخدمات العامة.

وعلى المستوى الأكاديمي، وجدت تعاريف أخرى ركزت على دور تكنولوجيا الاتصالات في الميدان الدبلوماسي، حيث عرفت بأنها "توظيف تكنولوجيا الاتصال الحديثة وشبكات التواصل الاجتماعي لتحقيق أهداف السياسة الخارجية وممارسة الدبلوماسية العامة للبلد". وتم تعريفها بأنها تشير إلى الاستخدام المتزايد لمنصات وسائل التواصل الاجتماعي من قبل أي بلد من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية وإدارة صورة وسمعتها بشكل استباقي. وأشاروا إلى أن الدبلوماسية الرقمية موجودة على مستويين: دبلوماسية وزارة الخارجية والسفارات الموجودة حول العالم من خلال العمل على هذين المستويين يمكن للدول أن تصمم رسائل السياسة الخارجية والعلامات التجارية الوطنية وفقا للخصائص الفريدة للتسجيلات الصوتية المحلية فيما يتعلق بالتاريخ والثقافة ولقيم والتقاليد ، مما يسهل قبول سياستها الخارجية والصورة التي تراها تهدف إلى ترويجها (Olubukola Adesina2017S). كما عرفت بأنها: استخدام الإنترنت وتقنيات الاتصالات المعلوماتية الجديدة للمساعدة في تحقيق الأهداف الدبلوماسية. وتم تعريفها بأنها: (الممارسات الدبلوماسية من خلال التقنيات الرقمية والشبكات بما في ذلك الانترنت والأجهزة المحمولة وقنوات التواصل الاجتماعي)، وتعريف أخرى أشارت إليها باعتبارها أحد العوامل الرئيسية التي أثرت في الدبلوماسية في هذا العصر لما أحدثته ثورة تكن ولوجيا المعلومات والاتصالات من تأثير في طريقة التواصل مع الجماهير وتبادل المعلومات، بحيث أدت إلى تغييرات جوهرية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في أنحاء العالم .

بالنظر إلى التعاريف السابقة، يمكن ملاحظة اتجاهين بارزين، الأول يرى أن الدبلوماسية الرقمية هي شكل من أشكال الدبلوماسية العامة، تنطوي على استخدام تقنيات الاتصالات المبتكرة من أجل التواصل مع الجمهور الأجنبي والتفاعل معه، والثاني يرى أنها نمط جديد من الدبلوماسية تعتمد على وسائل جديدة ومبتكرة في إطار العمل الدبلوماسي، وتستخدم في إطار تفاعلي لصياغة سياسات عديدة وتنفيذها ولتسهيل المهام والوظائف الدبلوماسية وممارسة نوع جديد من الدبلوماسية العامة، ليس على المستوى الخارجي فقط، بل على المستوى الداخلي أيضا .

وحري بالذكر أن الدبلوماسية الرقمية تهدف إلى الأهداف التالية (Hanson, Fergus. 2012):

- 1- تضافر الجهود بين دوائر الدولة المختلفه بالإضافة إلى إدارة الموارد ذات العلاقة، وتسخير ثروتها البشرية بحيث يتم استخدامها بالطريقة المثلى لتحقيق امصالح الوطنية في الخارج وزيادة قوتها الناعمة.
- 2- الحفاظ على التواصل مع الجماهير في العالم الافتراضي وتسخير أدوات الاتصال جديدة للإنصات والتواصل مع الجماهير وإحداث التأثير المناسب عليه باستخدام الرسائل الرئيسية للدولة عبر الإنترنت.
- 3- الاستفادة من التدفق الهائل للمعلومات واستخدامها الأمر الذي يحسن من عملية وضع السياسات واتخاذ القرارات، كما يساعد أيضا على توقع الحركات الاجتماعية والسياسية الناشئة مما يضمن حسن الاستجابة لها.
- 4- إغناء الإتصالات القنصلية مع الجمهور وإنشاء قنوات اتصال شخصية مباشرة مع المواطنين المسافرين في الخارج، بحيث يمكن التواصل معهم في الأزمات.
- 5- تعزيز حرية التعبير والديمقراطية فضلا عن تقويض «النظم الاستبدادية»، حيث إن هذه التكنولوجيا تتيح للجميع استخدامها والتعبير عن الرأي دون احتكار هذه الوسائل من أي جهة كانت.
- 6- إنشاء آليات رقمية لاستفادة من الخبرات والموارد الخارجية (السفارات والقنصليات) وتسخيرها للنهوض بالأهداف الوطنية.

ويمكن القول بأن الدبلوماسية الرقمية تتسم بالميزات التالية (عبدالصادق، 2016):

وتتميز الدبلوماسية الإلكترونية بعدة مزايا هي ، الأولى، اللامركزية :عن طريق تنقية الجهاز البيروقراطي وتقليل تكلفه وتوفير قنوات اتصالية سهلة داخل المنظمة بما بما يزيد من الكفاءة والفعالية . والثانية ، التفتت والاندماج : عبر سهولة إنشاء روابط إلكترونية افتراضية بين المجتمعات المختلفة بما يعمل على سهولة الاندماج وفي نفس الوقت القدرة على التعبير عن الهوية الذاتية. والميزة الثالثة ، الشفافية :بحالة الانكشاف العالمي ودعم التكتل والتحالف وراء قضايا عالمية وشكل ذلك لصانعي القرار قضايا تتعلق بكيفية التعامل مع المعلومات والضغط



، والميزة الرابعة ، التعبئة والرشادة : بتوافر المعلومات في اتخاذ القرارات والموازنة بين التعبئة وبين الرشادة في اتخاذ القرار . والميزة الخامسة، السرعة: بتجاوز الزمان والمكان وقيود الجغرافيا بما ينعكس في تسريع الخطى لاحتواء الصراعات ، والتدخل الإنساني، والميزة السادسة ، الافتراضية : يعني المحاكاة عبر الكمبيوتر للواقع الفعلي ، فالدبلوماسية الافتراضية هي دبلوماسية حقيقية ، تتم عبر وسائل تكنولوجية، وبرز ما يطلق عليه بـ "الدبلوماسية الضخمة" -Mega diplomacy. والتي تعبر عن شبكة من التفاعلات السريعة بين فاعلين رسميين وغير رسميين.

ثانياً: العوامل الدافعة لنشأة وتطور الدبلوماسية الرقمية :

لقد شهد العالم منذ انتهاء الحرب الباردة عدة تحولات جذرية في الطريقة التي يتعامل بها الفاعلون الدوليون في إدارة علاقاتهم الدولية التي تتعلق بالدبلوماسية والسياسة الخارجية ، وترجع هذه التحولات إلى عدة عوامل نذكر منها الآتي:

أولها: العولمة وما أدت إليه من آثار غيرت من شكل التفاعلات الدولية والتي كان من أهمها هو توسيع آفاق الدبلوماسية، وزيادة تعقيدها. فقد أدت العولمة إلى إزالة الحواجز بين السياسة الداخلية والخارجية؛ بشكل يجعل الوظيفة الدبلوماسية تتحرك على المسرحين الداخلي والخارجي في نفس الوقت]. فقد باتت معظم القضايا الخارجية في عصر العولمة لها أبعاد داخلية، ولها مؤيدين ومعارضين من الداخل. كما تزايدت أهمية تشابك القضايا *issue linkages*؛ فمثلاً قضية تغير المناخ لها مضامين تتعلق بحقوق الإنسان، وسياسة الأمن الإقليمي لها مضامين تتعلق بالديمقراطية، والحوكمة له مضامين تتعلق بالسلام والاستقرار. بالإضافة إلى ظهور قضايا جديدة على أجندة الدبلوماسية مع العولمة، مثل تغير المناخ وانتشار الأمراض والأوبئة والتشابكية المتزايدة في الاقتصاد الدولي، وأزمة اللاجئين، والإرهاب والجريمة الدولية، والإقليمية... إلخ. كما أدت العولمة إلى جعل جزءاً كبيراً من السكان مهتماً بالممارسات الدبلوماسية ومنخرطاً فيها (Nye, 2004).

ثانيها: بمعدلات النمو المتسارعه في انتشار تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وتأثيرها الكبير على ممارسة الدبلوماسية ، ومثل ذلك أيضاً تهديداً لعمل المسؤولين الدبلوماسيين ودورهم المركزي في

رسم السياسة الخارجية، وعمل ذلك أيضا على تفويض بعض المهام الدبلوماسية، وأصبحت ثورة الاتصال والمعلومات تقوم بدور كبير في نقل المعلومات حول ما يدور في الخارج وبصورة أسرع وبطريقة مباشرة وهذا ما شكل في حد ذاته إحلالا لمهمة السفير أو المبعوث الدبلوماسي .

ثالثها: بروز دور الفاعلين من غير الدول كفاعلين دبلوماسيين وبشكل مكنهم بأن يكون لهم دور أساسي في العلاقات الدولية الجديدة، (الذي كان له دور في تفعيل استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في نقل المعلومات والانفتاح على الخارج وسرعة نقل المعلومات بين الداخل والخارج) (عبدالصادق، 2017) والتي من أهم ملامحها ان الدولة لم تعد الفاعل الوحيد في صنع السياسة الخارجية وأصبح إلى جانبها فاعلون آخرون يقومون بالعديد من المهام الدبلوماسية وأدى بروز الفضاء الإلكتروني وتحوله إلى أداة فاعلة في الدبلوماسية الدولية في تطوير عمل أجهزة إدارة الشؤون الخارجية لدول العالم، وأدى أيضا إلى بروز دور قوى للقوة الناعمة في العلاقات الدولية وتطور في إدارة الأزمات الدولية ومنع الصراع الدولي وبشكل جديد في إدارة التفاعلات الدولية.

ثالثا: دور الدبلوماسية الرقمية :

تضطلع الدبلوماسية الرقمية بعده مهمات تؤثر على صنع السياسات الخارجية في أربعة مجالات: وهي كالتالي:

أ- تقديم الخدمات: أتاحت الأنترنت لوزارات الخارجية والسفارات توفير خدمات عامة كتقديم مشورات السفر وطلب التأشيرات وجوازات السفر، ورغم أنه مازالت هناك حاجة إلى مستندات مادية إلا أنه تم التقليل منها قدر الإمكان، كما أن الأنترنت ساهمت في تبسيط التسلسل الهرمي وتفويض التوزيع التقليدي للعمل الدبلوماسي، حيث سمحت بانتشار عدد أقل من الناس يعملون بشكل أسرع في مواقع جغرافية متفرقة؛ وقد طرح هذا تحديات تتعلق بالأمن، وهنا يجب أن تقاس تكلفة المعلومة المفقودة أو المقرصنة بتكلفة الإزعاج أو التأجيل التي تنتشر في الممارسات القديمة (Westcott, 2008).



ب- الأفكار: إن للأفكار أهمية قصوى في السياسة الخارجية، ووفقاً لعدد من الباحثين فإن الفوضى المستمرة في العراق ترتبط أساساً بأفكار خاطئة شكّلها المحافظون الجدد عن العالم الإسلامي، وبالمثل تعكس نظرة الأصوليين أفكاراً مشوهة عن الآخر المختلف؛ إن هذه الحجج الأيديولوجية لا يمكن حسمها عبر الأنترنت، إلا أن هذه الأخيرة ستكون وسيلة نشطة لتبادل أفكار لا يمكن تجاهلها؛ سيتطلب الأمر إعادة التفكير في كيفية إدارة المناقشات والمشاركات السياسية عبر الأنترنت، ففي فرنسا على سبيل المثال خصّصت وزارة الخارجية جلسة تفاعلية شهرية على منصة تويتر، تتيح للجمهور التواصل مع المسؤولين وطرح أفكارهم وآرائهم، وفي 19 و 20 نوفمبر 2012 انعقد بمالطا مؤتمر حول الدبلوماسية الابتكارية، أكد فيه الباحثون أن الابتكار في الدبلوماسية يحتاج إلى رؤية ثقافية متميزة وفهم للمتغيرات العالمية.

ج- الشبكات: يحتاج ممارسو السياسة الخارجية إلى إدراك تام بالمواقع التي تتم فيها مناقشة قضايا دولهم، ومحاولة إيجاد طرق للمشاركة فيها، فشبكة ويكيبيديا، على سبيل المثال، وبصفتها واحدة من أكبر الشبكات العالمية، هي منطقتان بتغطية مجموعة واسعة من القضايا الدولية المعاصرة، وعادة ما تُستخدم من طرف غير الخبراء كمنفذٍ للتوجيه أو الحصول على معلومات أولية، وبالتالي تستهدف الدول اتباع نهج أكثر إبداعاً وذكاء لتحقيق وجود ديناميكي على الويب؛ شاهد ذلك موقع سينا ويبو (Sina Weibo) الذي أنشأته الصين لمنافسة موقعي تويتر وفيسبوك، حيث أنه بعد هجوم كونمينغ الإرهابي في 1 مارس 2014 نشرت السفارة الأمريكية منشوراً على موقع ويبو تدين فيه هذا "العنف الرهيب الذي لا معنى له وهو ما وُلد ردود فعل لدى مستعملي الأنترنت الصينيين الذين ندّوا بتجنب السفارة استعمال عبارة "هجوم إرهابي"، وتفاعل مع منشور السفارة السابق أكثر من 50,000 تعليق، كما أعيد نشره أكثر من 40,000 مرة، حيث أن معظم التغريدات كانت تركز على تجنب السفارة الأمريكية توظيف مصطلح "هجوم إرهابي" لوصف المأساة.

د- المعلومات: تقع المعلومة الموثوقة في صميم صنع السياسة الخارجية، وإن المشورة ومضاعفة مصادر المعلومات إلى جانب إشراك المزيد من الجهات الفاعلة سيوسع نطاق تبادل المعلومات وتحليلها، وعلى الرغم من غياب وسيلة إلكترونية آمنة لنقل المعلومات ذات الاهتمام المشترك بين الدول ذات السيادة، على الرغم من ذلك تعمل بعض الفواعل

المؤثرة، مثل الاتحاد الأوروبي، على تجاوز هذه العقبة، خصوصا أن تبادل حرية المعلومات من أسس سياسته الخارجية المشتركة.

رابعاً: أدوات الدبلوماسية الرقمية :

حري بالذكر أن هناك عدة طرق لاستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل رئيسي لتعزيز السياسة الخارجية أو المصالح الدبلوماسية. من أهمها:

1 وسائل التواصل الاجتماعي: وهي لا تحتاج إلى أي مقدمة، حيث أصبحت الآن جزء من حياتنا اليومية ، ولعل أبرزها: **Twitter ، Facebook ، WhatsApp ، Skype Messenger** ... وتعرف وسائل التواصل الاجتماعي بأنها "مجموعة متنوعة من تطبيقات وتقنيات المنصات القائمة على الويب التي تمكن الناس من التفاعل اجتماعيا مع بعضهم البعض عبر الإنترنت" ويمكن استخدامها كأدوات قوية لدفع أفكار أو سياسات أو أفكار معينة أو التحريض على بعض الإجراءات العامة .حاليا يبدو أن **Twitter و Facebook** هما الأكثر شيوعا واستخداما من قبل الدبلوماسيين ووزارات الخارجية والمسؤولين وقادة الدول، وتشير الدراسات إلى أن نحو 97 % من زعماء وحكومات الدول لها حسابات رسمية على "تويتر"، وحوالي 93 % من 179 دولة لها صفحات على "فيسبوك" . وحسب الإحصائيات بلغ عدد مستخدمي الإنترنت حول العالم أكثر من 4 مليارات شخص في عام 2018 ، بينما بلغ عدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي نحو 3.2 مليار في العام ذاته أي أكثر 4% من سكان العالم. و وفقا للإحصائيات، احتل موقع تويتر المرتبة الأولى من بين مواقع التواصل الاجتماعي الأكثر شعبية واستخداما من قبل رؤساء الدول ووزارات خارجيتها ومسؤوليها، بينما احتل **Facebook** المرتبة الثانية، و **Instagram** المرتبة الثالثة.

ويعتبر الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما أول رئيس دولة ينشأ حسابا على تويتر في مارس 2007 مع حملته الانتخابية الرئاسية. ومما لا شك فيه ، أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب كان له أكبر تأثير على تويتر منذ توليه منصبه في (20 يناير 2017)، واعتبر من أكثر الزعماء السياسيين استخداما لمنصات التواصل الاجتماعي (خاصة تويتر مع أكثر من 45 مليون متابع)



للتواصل مع الجمهور الأمريكي والعالم الخارجي سواء للإعلان عن مواقف وسياسات معينة أو لتوجيه رسائل دبلوماسية وتهديدات للخصوم والمنافسين

2- السفارات الافتراضية: وهي السفارات التي لا وجود لها بالمعنى المادي ولكنها موجودة في الفضاءات القائمة على شبكة الإنترنت. وتعد هذه السفارات عبر الإنترنت بمثابة شكل من أشكال التمثيل الدبلوماسي للدول التي ترغب في إقامة وجود دبلوماسي لها في الدول التي لا يوجد لها سفارة واقعية فيها، أو عدم وجود علاقات دبلوماسية رسمية بين الدولتين مثل إيران وأمريكا. وتعد جزر المالديف أول دولة تفتتح سفارة افتراضية في عام 2007 وتبعتها في ذلك السويد والدنمارك ودول أخرى. وحاليا تخطط الكثير من الدول لفتح سفارات افتراضية (Senya,2016).

3 المواقع الإلكترونية يوجد لدى عدد من وزارات الخارجية والبعثات الدبلوماسية مواقع الكترونية تعرض عليها مجموعة واسعة من المعلومات ذات الصلة بالجمهور المستهدف: في حالة المواقع الإلكترونية لوزارات الشؤون الخارجية ، عادة ما تتضمن المعلومات المتاحة أهداف السياسة الخارجية للبلد الممثل، وتتجه للأخبار الوطنية أحيانا قائمة بالعناوين وروابط الويب لسفارات وقنصليات البلد في جميع أنحاء العالم. وفي حالة المواقع الإلكترونية للبعثات الدبلوماسية تتضمن المعلومات المتاحة الغرض من البعثة وأهدافها ، والاتصالات المهمة، والخدمات القنصلية المتاحة والمعلومات حول البلد الذي تمثله البعثة .

4 تعليم الدبلوماسيين عبر الإنترنت: يشير التعلم عبر الإنترنت إلى التعلم عن بعد باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. مؤسسة Diplo Foundation هي مؤسسة مكرسة لتحسين مهارات الدبلوماسيين من خلال التدريب والتعليم المنتظمين حول القضايا الشائعة في الشؤون الدولية.

وغالبا ما تحقق هذا الهدف من خلال الدورات المرنة عبر الإنترنت والمدونات والندوات عبر الإنترنت (حلقات دراسية يتم إجراؤها عبر الإنترنت) وبعض الدورات التي يتم تدريسها بشكل مباشر وجها لوجه. تقدم المؤسسة فرصا لوزارات الخارجية لتسجيل دبلوماسيها في بعض دوراتهم عبر الإنترنت. هذه الدورات متاحة بسهولة للممارسين سواء كانوا في بلدهم الأم أو في وظائفهم في

الخارج. تقوم (Diplo Foundation) أيضا بتصميم دورات مصممة خصيصا لوزارات الخارجية بناء على الطلب .

5 أدوات أخرى: إضافة إلى ما ذكر، يوجد عدة أدوات يستخدمها الدبلوماسيون في مجال العمل الدبلوماسي لا يتسع المجال لذكرها، وهناك أدوات أخرى من المحتمل أن تكون مفيدة للأنشطة الدبلوماسية اليومية، لكن الدبلوماسيين لم يستخدموها لمصلحتهم، وهذه الأدوات تزداد يوميا مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطبيقات الإلكترونية.

خامسا: تحديات الدبلوماسية الرقمية:

على الرغم من أن التقنيات الرقمية تعد بإحداث تغييرات هامة على المدى البعيد، إذ ستسهم في تمكين الضعفاء، وبناء هندسة أكثر تعددية، وتبدو ضليعة في تكوين مجتمع عالمي ديمقراطي، إلا أنها بالمقابل تطرح مستقبلا يحمل تحديات جادة، إضافة إلى اعتراف الدبلوماسيين الرقمية بصعوبة الفصل بين ما هو شخصي وما هو مهني، تزايد وتيرة السخرية العامة على منصات التواصل الدبلوماسي الرقمية، وتنتشر مشاعر الخوف وعدم الثقة الاجتماعية وكذلك الأخبار الوهمية، وهي تحديات غدت مواقف الجهات الحكومية وغير الحكومية من عواقب التقنيات الرقمية (Bjola and Pamment, 2019).

ولقد صار الأمر جليا لكن بمفارقة جذّ خطيرة، فنفس الأدوات التي تسمح لوزارات الشؤون الخارجية والسفارات الوصول إلى ملايين البشر وبناء جسور رقمية مع الجمهور بهدف تعزيز التعاون الدولي وتحسين مشاركة الشتات وتحفيز العلاقات التجارية والتطلع لمستقبل واعد في إدارة الأزمات، هي ذات التقنيات التي يمكن أن توظّف في اختراق البنيات السياسية والإعلامية وتقويض تماسك النسيج السياسي والاجتماعي للدول المستهدفة (البيزا دوبو وآخرون، 2017).

أنتقدت الدبلوماسية الرقمية في أنها غير مستثناة من أشكال النشاط الحراكي المترخي (Slacktivism) أو النشاط الحراكي بواسطة النقرة (Clicktivism)؛ ويُعرف على أنه انخراطٌ ضحلٌ في القضايا التي قد تقدّم لمستخدمي الأنترنت وهم 'الشعور الطيب' بسبب القيام بشيء مفيد أو فرص إشهار فضائلهم لأقرانهم، لكنه انخراطٌ لا يُترجم بالضرورة إلى فعالية سياسية أو



يُحدث تغييرا اجتماعيا دائما، وحتى في أوروبا وُصفت الفجوة بين النشاط الحراكي عبر الأنترنت والانخراط في العالم الحقيقي غير الافتراضي بأنها تناقض داخل الديمقراطية الأوروبي؛ وبالمثل، من السهل نسبيا أن تُنتج الولايات المتحدة رسالة فيديو يتم عرضها للإيرانيين، لكن التغيير الحقيقي على أرض الواقع في إيران سوف يتطلب على الأرجح أنشطة أكثر تكلفة، ومن الأمثلة المتداخلة عن ذلك أن نُشرَ موظفو السفارة الأمريكية بالقاهرة في سبتمبر 2012 تغريدة تدين تصرفات أولئك الذين يسيئون استخدام الحق العالمي لحرية التعبير في إيذاء المعتقدات الدينية للآخرين، وهذا شجبا منهم لفيلم مسيء للرسول محمد (ص)، ولكن حدث وأن تغريدة واحدة تسببت في أمواج عاتية، فسرعان ما وصف الجمهوريون تصرفات السفارة على أنها مثال لاسترضاء إدارة أوباما لأعداء الولايات المتحدة، ليحذف بعد ذلك البيت الأبيض التغريدة، قائلا أنه لم تتم الموافقة عليها من واشنطن ولا تعكس وجهة نظر الحكومة الأمريكية (ناي، 2019).

أظهر تقرير المستشار الأمريكي روبرت ميولر، بشأن التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2016، بأن هذا الأمر مكن روسيا من تحويل وسائل التواصل الاجتماعي إلى أسلحة²؛ حيث يشير البعض إلى تعرض أكثر من 150 مليون أمريكي للتضليل من طرف الروس قبل موعد الانتخابات، وهو رقم أكبر ثماني أضعاف من الذين يشاهدون البث الإخباري المسائي لمحطات ABC و CBS و NBC و FOX؛ وحتى أن تغريدات ترامب المنتظمة لم تنل استحسان جوزيف ناي الذي يرى بأنها غير قادرة على إنتاج قوة ناعمة لأنها ليست جذابة للآخرين؛ بل أن دانيال هيلينغر يعتقد بأن دبلوماسية تويتر الخاصة بـ ترامب أعادت أنماط جنون العظمة والارتياب، الشعبية والفكر المؤامراتي إلى السياسة الخارجية الأمريكية.

ونستخلص مما سبق أن الدبلوماسية الرقمية تتعرض لتحديات كثيرة نذكر منها:

1. إكراهات التمكين التكنولوجي وفقه الاستعمال: كشفت دراسة حول استراتيجيات الاتصال في الدول الغربية لوسائل التواصل الاجتماعي أن معظم الدبلوماسيين لا يتواصلون مع الدبلوماسيين من غير بلدانهم، وأن المؤسسات غير الحكومية التي يختارون متابعتها ليست متنوعة للغاية،

وأن الدول وممثليها لم يستغلوا وسائط التواصل الاجتماعي ويستفيدوا من إمكاناتها. وأظهرت بعض الدراسات أن العديد من الممثلين يتم تضليلهم حول هذه الوسائط وكيفية استخدامها.

كما أن تغريدة السفير الفرنسي لدى الولايات المتحدة، جيرار أرنو، في أعقاب انتخاب دونالد ترامب "عالم ينهار أمام أعيننا"، اعتُبرت مثيرة للجدل حيث استهجنها الكثير، وأدت به في النهاية إلى حذفها، وهو ما يستوجب التدريب على هذه الوسائط للتمكن من التوظيف الفعال والإيجابي لها.

2. الأمين الرقمي وتردد الأوساط السياسية: إن الانتشار السريع للمعلومات واعتباره ميزة للدبلوماسية الرقمية قد ينتقل من الإيجاب إلى السلب عبر تسريب المعلومات واختراقها، بل إن هذه الأخطار قد يكون مصدرها الدبلوماسيون والتنافس فيما بينهم) بما في ذلك الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. وسيظل الوجه المقابل لقوة الإنترنت هو الخطر الذي تشكّله على البنية التحتية الحيوية للدول، لاسيما الهجمات والفيروسات الإلكترونية وأخطارها الأمنية. وتمثل تسريبات ويكيليكس نموذجاً آخر على خطر هذه الأداة) فقد نُشرت علناً ملفات السياسة الخارجية التي تمت مشاركتها بين سفارات الولايات المتحدة ودائرة الشؤون الاجتماعية. وأطلع العالم على تقييمات قَدِّمها دبلوماسيون أمريكيون عن زعماء، وبلدان مضيضة لهم. وقد أكدت هذه الوقائع إمكانية تسريب المعلومات السرية، ما خلق نوعاً من التردد في الأوساط السياسية حول فكرة الدبلوماسية الرقمية .

3. الإنترنت وإخفاء الهويات ألغت وسائط التواصل الوجود المادي أو الجسدي، ما يجعل الأشخاص يتفاعلون في فضاء افتراضي سهّل الاختفاء والظهور بهويات مُزيّفة، وتقديم معلومات خاطئة ضمن حساب يديره محتال، وما يرافق ذلك من إرباك أمني وزعزعة للثقة. وسببت ويكيليكس قلقاً لدى الدبلوماسيين الذين طرحوا فرضية استحالة تجسيد الدبلوماسية الرقمية لصعوبة الحفاظ على السرية وسهولة الاختراق باستمرار، إلا أن الحكومات لم تشاطرهم هذه الفرضية، وعملت على اتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية المعلومات والاستفادة من مزايا التحول الرقمي، وإخضاع الدبلوماسيين لدورات تدريبية للتمكن من استخدام الوسائط بطريقة أكثر أماناً وتأثيراً.

4. طوفان المعلومات والتغير في الأدوار: لقد غيّرت الدبلوماسية الرقمية في الدور الذي يضطلع به الدبلوماسيون. فقبل عصر الرقمنة، كان دور الدبلوماسي يتجلى في تمثيل حكومته أثناء وجوده



بالخارج، وتقديم تقارير مفصلة عند العودة. كما كان التواصل صعبًا مع الحكومات أثناء وجود الدبلوماسيين خارج الحدود. تغيّر هذا الوضع وأصبح الأشخاص قادرين على إنتاج المعلومات واستهلاكها. لذلك، فقدّ الدبلوماسيون الاحتكار باعتبارهم الوحيدين الذين يمكنهم الإبلاغ عمّا يحدث في بلدان أخرى؛ إذ إن حياة المواطنين العاديين لهواتف ذكية تمكنهم من إخبار العالم بما يرونه قريبًا منهم.

5. تحدي مفارقة الامتلاء "الإشباع المعلوماتي":

(إن كثرة المعلومات أنتجت فقرًا في التركيز، وهو ما يتطلب من الفاعلين على المستوى الدولي البحث فيها، والاهتمام بالمعلومات التي لها قيمة دون غيرها، ولا يتم ذلك إلا من خلال معرفة مصادر المعلومات وغربلتها، والتحكّم في توزيعها بين الفاعلين. كما أن المشكلة ليست فقط في إنتاج المعلومات، بل في صناعة جاذبيتها وتكييفها حسب الجهة الموجهة إليها، وتقديم صورة جيدة عن البلد المعني).

فبعدها كان يُنظر للدول في العلاقات الدولية على أساس المؤشرات الاقتصادية الكلية وقوتها العسكرية، أصبح يُنظر إليها اليوم على أساس هيبتها ضمن المجتمع الدولي. وهذه الصورة لا تصنعها الدولة وحدها، بل يسهم فيها عدة فاعلين آخرين من وسائل إعلام، ومنظمات دولية، ومراكز التفكير... وتلعب مصداقية المعلومة دورًا في تسويق صورة الدولة، وبالتالي الاهتمام بإنتاج المعلومة وتسويقها، وتحضير صورة الدولة الواجب طرحها في السوق.

6. تعدد الفاعلين الدوليين وتأثيراته على هيكل العلاقات الدولية الجديد: خلقت العولمة شبكة معقدة من التفاعل، إلا أن التمايز في الاستفادة من المعلومات ما زال عنوانًا في العديد من المناطق، ما يستوجب تكييفًا جديدًا للسياسة الخارجية مع هذه المعطيات بمشاركة مجموعات وأشخاص، والعمل على تقليل المسافات، لأنها تمثّل -حسب بيتر دراكر (Peter Drucker) - خصائص للعلاقات الدولية الجديدة. وقد جعل هذا الهيكل الجديد مهام الحكومات لا تخلو من صعوبة في بناء سياسة خارجية مستقلة في ظل ارتفاع الفاعلين وتبادلهم للمعلومات على الشبكة العنكبوتية، وأهمية الدبلوماسية الرقمية في تقريب وجهات النظر، والاتفاق على أرضية عمل

مشتركة 149، حتى مع الفاعلين الأقل وزناً من الدول والمنظمات المختلفة. فمن يحسن استغلال المعلومات، تزد قوته الناعمة ويتسع سلطانه.

7. سيف التكنولوجيا ذو الحدين وضعف الوعي بخطورة وسائط التواصل

أدت الشفافية في الإنترنت إلى اختفاء الأسرار، وغيّرت من مقاربة التعامل لدى الجميع، وسهّلت مسارات التواصل بين الحكومات وسفرائها ومجتمعاتها المدنية، وجعلت الجميع أكثر وعياً بالتأثيرات الإيجابية والسلبية. ويمكن لتغريدة أو تعليق أو مقطع فيديو ناتج عن جهل باستخدام هذه التقنيات أن يهوي بصاحبه، وتنتج عنه عواقب وخيمة وصراعات حادة³.

سادساً: الدبلوماسية والسياسة الخارجية:

لا يوجد اتفاق بين الباحثين حول طبيعة العلاقة بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية، فبينما يرى البعض، أنهما غير مختلفين باعتبار أن الدبلوماسية تقوم بصياغة السياسة الخارجية، يرى آخرون أن الدبلوماسية والسياسة الخارجية شيان مختلفان. وهذا الاختلاف يستلزم معرفة السياسة الخارجية من حيث كيفية رسمها واتخاذ القرار فيها .

فالسياسة الخارجية تتعلق بنشاط الدولة في علاقتها مع الدول الأخرى ، وهي عبارة عن استراتيجية تضعها المؤسسات الدستورية في الدولة ممثلة في رئيس الدولة تعبيراً عن إرادة الشعب ومصالحه⁴. وهي تعتمد في سبيل تحقيق أهدافها على مجموعة من الأدوات (كأن تلجأ الدولة عبر سياستها الخارجية إلى الدبلوماسية أو القوة العسكرية أو الاقتصادية أو تستعمل جمع المعلومات "كالأدوات الاستخباراتية" في سبيل تحقيق هدف معين، وعليه فإنه بدون شك، توجد علاقة ارتباط إلى حد كبير بين مفهوم السياسة الخارجية ومفهوم الدبلوماسية. بالرغم من العلاقة الترابطية بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية، إلا أنه يمكن التمييز بينهما، فالسياسة الخارجية يتم اتخاذ القرار فيها بواسطة أشخاص وهيئات من أعلى المستويات، أما الدبلوماسية فهو من يزود جهات اتخاذ

³ ففي تغريدة للسفارة الأميركية في القاهرة، في ذكرى أحداث الحادي عشر من سبتمبر فحواها "نحن نرفض بشدة تصرفات أولئك الذين ينتهكون الحق العالمي في حرية التعبير لإيذاء المعتقدات الدينية للآخرين،" أدت إلى سجال سياسي، حيث وظفها الجمهوريون، ووجّهوا عبرها الاتهام إلى إدارة أوباما بالوقوف مع "الإرهابيين الإسلاميين .



القرار بالمعلومات والتقارير اللازمة وذلك من خلال عمل منهجي ويومي يمارسه الدبلوماسيين عن طريق المفاوضات أو في الأقل المحادثات التي تجري بين الدبلوماسيين بعضهم بعضا أو بين الدبلوماسيين ووزراء الخارجية.

ومن مظاهر اختلاف السياسة الخارجية عن الدبلوماسية، أن الأولى يجب أن لا تكون سرية على اعتبار أن الرأي العام المحلي لا من الارتباط بمعاهدة أو اتفاقية مالم تكن معروفة عندهم أو يوافقون عليها سلفا ، أما الدبلوماسية فإنها تتصف بالسرية، بالرغم أنها استخدمت الدعاية من إذاعة أو صحافة للتأثير على الرأي العام، إلا أنها بقيت في جوانبها الجوهرية سرية بغية الوصول إلى تحقيق أهدافها (النعمي، 2011). وبناء على ما تقدم يرى الباحثون بأن: الدبلوماسية هي الوسيلة التي يعتمدها أشخاص القانون الدولي العام لتنفيذ السياسة الخارجية ولتسيير وادارة العلاقات والروابط فيما بينهم في شتى المجالات.

المبحث الثاني: تداعيات أزمة كوفيد 19 على البيئة الدولية.

لقد شكّلت أزمة فيروس كورونا هزة فجائية على مستوى النظام الدولي، وذلك بسبب انتشاره السريع والواسع من بؤرة محلية انطلقت من الصين إلى بؤرة عالمية انتقل خلالها إلى معظم بلدان المعمورة. الأمر الذي أفرز صدمة لم يشهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية نظرا لتداعياتها على الاستقرار العالمي، حيث أدى إغلاق العالم جراء فرض حالة الطوارئ والحجر الصحي إلى حدوث تغييرات على شكل النظام الدولي الذي حدث فيه ارتباك كبير نتيجة هذه الأزمة العالمية التي كان لها جل الأثر على مجال العلاقات الدولية. كما أفرزت الأزمة ضعفا على مستوى العمل المشترك ودور التكتلات العالمية والإقليمية الكبرى التي ثبت فشلها في مواجهة هذه الأزمة الصحية العالمية.

وبناء على ذلك سنقوم في هذا المبحث بمناقشة التداعيات المختلفه لأزمة كوفيد 19 وذلك على النحو التالي:

أولاً: التداعيات السياسية:

1- استعادت الدولة الوطنية لقوتها وتأثيرها كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية والتفاعلات الخارجية والداخلية حيث كان هذا الدور متراجعا لصالح فاعلين آخرين مثل الشركات المتعددة الجنسيات ويمكن القول بان الجائحة قد قوت من وضع الدولة القومية وعززت من الانتماء الوطني. وذلك في ظل تصاعد الإجراءات الاحترازية التي فرضتها أغلب الدول، بالإضافة إلى سياسات الحجر والحجز والعزل التي تبنتها الحكومات، بل واعتماد الكثير منها على المؤسسات والأجهزة الأمنية والعسكرية لفرض الالتزام بهذه الإجراءات، وتعزيز قدرتها على التعامل مع فترات طويلة من العزلة الاقتصادية الذاتية، في مواجهة فكرة العولمة الاقتصادية، ولو بصورة مؤقتة (walt, 2020).

وقد توقع بعض الخبراء أن تسعى بعض الحكومات إلى الحفاظ على ما اكتسبته من سلطات وصلاحيات حتى بعد أن تنتهي هذه الجائحة ، وذلك لتشديد قبضتها في مواجهة المنظمات المجتمعية والقطاع الخاص، وخاصة بعد أن كشفت الأزمة عن هشاشة النظم الصحية الأمر الذي يستلزم ضرورة وجود قطاعات صحية وطنية قوية وقادرة، تتوفر لها الإمكانيات والقدرات والصلاحيات لمجابهة مثل هذه الأزمة(5).

2- كشف الوباء عن هشاشة القيادات السياسية في القوى الفاعلة في بنية النظام الدولي، وتحديداً في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا، حيث ظهرت تلك القوى الكبرى عاجزة عن الفعل، وغير قادرة على التحكم في مجريات وتطورات الأحداث، وذلك على الرغم من أن الفيروس لم ينتشر في هذه الدول إلا بعد شهرين تقريباً من انتشاره وتفاقم آثاره في الصين، وهي فترة كانت، لو أحسنوا إدارتها، كفيلة بمزيد من الاستعداد وفرض الإجراءات للحد من إنتشاره بداخل هذه الدول، بل إن هذه الدول استغلت هذا الوباء فرصة للانتقام منها سياسياً واقتصادياً.

3- تراجع دور التكتلات الدولية الكبرى الاتحاد الأوروبي والتي اثبتته عجزها عن مواجهه خطر فيروس كورونا. حيث تراجع الاتحاد الأوروبي كقوة توازن في النظام الدولي أو حتى بصفته داعماً للحليف الأكبر الولايات المتحدة الأمريكية. وحري بالذكر أن الاتحاد الأوروبي يعتبر من أكثر المنظمات السياسية والاقتصادية الإقليمية فعالية. وهي معروفة بتضامنها الديناميكي كقيمة



أساسية للمنظمة نتيجة لتقارب الدول ونظام الحدود المفتوحة. ولكن يبدو أن هذا التضامن قد انهار بالكامل، حيث أظهر نقشي جائحة COVID-19 إخفاق الاتحاد الأوروبي من حيث الاستجابة لطلب المساعدة للدول الأعضاء، في حين أن الاتحاد الأوروبي هو أحد بؤر هذا الوباء. يتصرف الاتحاد الآن على أساس مصلحة الدولة الوطنية وفقاً للمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، حيث كانت استجابة دول الاتحاد الأوروبي للأزمة تضفي مزيداً من الفردية والإنعزالية على سياسات الاتحاد الأوروبي بصفته أكبر تحدٍ يصيب أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، على حد تعبير قاده، لتزيد اليقين في هشاشة بنية الاتحاد الأوروبي الذي لا يزال تحت تأثير أزمة بريكست (Gardini, 2020i).

وحري بالذكر أن الاتحاد الأوروبي قد سبق له أن تعرّض لأزمة الديون الأوروبية في 2009 وأزمة المهاجرين في 2015، وقد عجز الاتحاد عن مواجهة تلك الأزمات الأمر الذي حد من فرصته ليشكل قطباً دولياً. وبناء على ما سبق فقد تكهن العديد من المحللين بأن الاتحاد الأوروبي قد دخل مساراً نحو التراجع والتفكك الذي لا رجعة فيه. حيث أن ظهور ما يشبه "التشرذم الأوروبي" في مواجهة الجائحة، وذلك سواء من خالغ إغالق الدول الأوروبية حدودها فيما بينها، أو التنافس للحصول على المعدات الطبية من الصين (عقرباوي، 2020)، بالإضافة إلى عدم وجود خطة عاجلة لأنقاذ إيطاليا؛ حيث كانت إيطاليا الدولة الأكثر ضرراً من الجائحة الدولية، بيد أن الميثاق المؤسس للاتحاد الأوروبي ينص في إحدى موادّه على ضرورة وأهمية تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء، إلا أن الأزمة قد أظهرت سلوكيات وأفعال غير مسبوقّة وغير متوقّعة بين دول الإتحاد، فعلى سبيل المثال استولت التشيك على كمّات كانت قادمة من الصين نحو إيطاليا، وقد كان ظهر جلياً إستياء المواطنين الإيطاليين من أسلوب تعامل دول الاتحاد الأوروبي مع إيطاليا خلال الأزمة (كشك، 2020)،

4- تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدوليّة، حيث مثل تفشي فيروس كوفيد-19 تحدياً قوياً أمام تفوق الولايات المتحدة، وذلك يرجع للأسباب التاليّة:

أ- لقد أظهر الوباء مدى عجز المنظومة الصحيّة في الولايات المتحدة من حيث نقص موارد الرعاية الصحيّة في الولايات المتحدة الأمريكيّة، بالإضافة إلى نقص التنسيق بين حكومات الولايات والحكومة الفيدرالية .

ب- وبناء على هشاشة المنظومة الصحية في الولايات المتحدة والتي باتت جليا في أعقاب تفشي جائحة كورونا لم تستطع الولايات المتحدة تقديم يد العون لحلفائها الأوروبيين الأمر الذي عرض التحالف الغربي بين أوروبا والولايات المتحدة للخطر مما أثار غضب الاتحاد الأوروبي. فعندما تطلب إيطاليا المساعدة من خلال الناتو، تظل الولايات المتحدة صامتة. وعلى صعيد آخر قامت روسيا بإرسال مساعدات طبية ضخمة إلى إيطاليا استجابة لمكافحة الوباء. إلى جانب ذلك ترسل الصين أيضًا المساعدة اللازمة بما في ذلك فريق طبي للمساهمة في الأزمة الإيطالية. مما اثر بالسلب على الولايات المتحدة في حقبة ما بعد COVID-19، لا سيما في مجال الأعمال والتجارة. وفي المقابل يمكن أن تساعد كل من روسيا والصين على تسريع تعاملاتهما التجارية مع دول الاتحاد الأوروبي.

ج- بسبب هذا الوباء الحالي، قد تواجه الولايات المتحدة أضرارًا اقتصادية هائلة. فنجد أن استمرار الحجر الصحي والإغلاق قد أدى إلى تجميد اقتصاد الولايات المتحدة، وفقد عدد كبير من الناس في الولايات المتحدة وظائفهم بسبب الاقتصاد المتعثر وإغلاق الشركات الصغيرة. كما انهار سوق الأوراق المالية وأجبرت الصناعات على الإغلاق. ونجد أن هذا الانكماش الاقتصادي يقارن أحيانًا بالكساد العظيم في الثلاثينيات (Akon and Rahman, 2020).

د- لقد فشلت الولايات المتحدة في الحفاظ على علاقاتها القوية مع حلفائها المقربين، ومع الدول الصغيرة، حيث أظهرت الجائحة COVID-19 عجزا واضحا للإدارة الأمريكية في تقديم أي نوع من المساعدة إلى الدول الأخرى. بينما نجد على الجانب الآخر أن الصين قد تمكنت من تقديم يد العون والدعم والمساعدة للدول المتضررة من خلال إرسال فرق ومساعدات طبية. وهذا خلافا لما كان يحدث في الماضي، فغالبا ما كان اتجاه تقديم المساعدة والدعم يذهب من الولايات المتحدة وأوروبا إلى إفريقيا وآسيا، فنجد في الوقت الحاضر يتغير اتجاه الدعم والمساعدة الدوليين.

مما حدا ببعض الباحثين بالتنبؤ بانتقال السلطة والنفوذ من الغرب إلى الشرق وذلك في أعقاب حالات النجاح التي حققتها دول جنوب شرق آسيا، الصين وكوريا الجنوبية وسنغافورة، في مواجهة الجائحة، بمؤشرات فاقت الدول الأوروبية الكبيرة مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا، بل والولايات المتحدة.



هـ - كما نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تخلت عن دورها كقائد للنظام الدولي في هذه الأزمة، وحتى قبل وجود الأزمة نجد أن رغبة الولايات المتحدة في القيادة بشكل أكبر في فترة ولاية دونالد ترامب قد تقلصت، وبالتالي فقد أعتبر ريتشارد هاس أن النظام العالمي الليبرالي قد بدأ باختلال نتيجة؛ نتيجة للتغير الذي طرأ في استراتيجية الولايات المتحدة؛ مشيراً إلى قرار الولايات المتحدة الأمريكية في عدم الإنضمام إلى الشراكة عبر الأطلسي، والإسحاب من اتفاقية باريس بشأن المناخ، وتهديدها بالإسحاب من اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، بالإضافة إلى فرضها التعريفية الجمركية على بعض المواد؛ مما دفع هاس بالإعتقاد أن العالم على حافة حرب تجارية. والذي ينزامن مع قيام الولايات المتحدة بإثارة تساؤلات عدة حول طبيعة العلاقة التي تربطها مع حلفائها التقليديين مثل الاتحاد الأوروبي، وقضايا أخرى مرتبطة بحلف شمال الأطلسي (Hass, 2020).

4- تراجع الاهتمام بمكافحة الإرهاب واستغلال الجماعات الإرهابية الفرصة: حيث حذر العديد من الباحثين قادة العالم من فقدان التركيز على التهديدات الأمنية العالمية ومكافحة الإرهاب، وقد حذر جيل دي كيرتشفوف منسق مكافحة الإرهاب ب الاتحاد الأوروبي من أن الأموال التي سيتم إنفاقها لمعالجة العواقب الاقتصادية والاجتماعية والصحية للفيروس ستكون على حساب الأمن، كما أن الجماعات والمنظمات المتطرفة تستغل جائحة الفيروس لزيادة عملياتها، وتزيد من نفوذها في الوقت الذي تعالج فيه الدول آثار الوباء، ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية والشركاء الدوليون قاموا بسحب العمليات العسكرية الرئيسية في الشرق الأوسط وأفريقيا مؤقتاً؛ وذلك للتكيف مع التهديدات التي تسببها جائحة كورونا.

5- لقد أدت أزمة فيروس كورونا الى تأثيرات سلبية في العلاقات الدولية والسياسه الخارجيه للدول حيث تراجع مفهوم التضامن الدولي والمسئوليه الجماعيه والعمل المشترك

6- أما على صعيد المؤسسات الدولية : يمكن القول بأن المنظمات الدولية تتمتع بثقل متزايد داخل النظام العالمي باعتبارها نمطاً مهماً من الفاعلين الدوليين تحت تأثير عوامل عدة، أبرزها تعقد السياسات العالمية، وكثافة التفاعلات الدولية، ما فرض الحاجة إلى وجود منظمات دولية ذات طبيعة فنية ووظيفية بالأساس، تكون معنية بتنظيم التعاون الدولي في مختلف هذه المجالات، ووضع القواعد المنظمة لهذا التعاون. كما زادت أهمية هذه المنظمات في مرحلة لاحقة مع تزايد

الأهمية النسبية للتهديدات غير التقليدية؛ الأمر الذي فرض الحاجة إلى مزيد من التعاون الدولي، من ناحية، وتعبئة مزيد من الموارد المالية والفنية اللازمة للتعامل مع هذه التحديات التي تصعب مواجهتها بشكل فردي.

وقد جاءت أزمة جائحة «كوفيد 19» لتكشف عن بعدين مهمين في هذا الإطار، أولهما تزايد الأهمية النسبية للتحديات غير التقليدية ذات الطابع العالمي التي تتجاوز الحدود والهويات السياسية، حيث أن الأزمة فرضت على مختلف دول العالم ضرورة اتخاذ سلسلة من التدابير والإجراءات «الانعزالية» مثل تعليق الطيران الدولي، ووقف السياحة، وغيرها من الإجراءات، لكنها أكدت في الوقت ذاته الطابع العالمي لهذا النمط من التحديات. ثانيهما، أهمية الحاجة إلى تعبئة مزيد من الموارد المالية والبشرية، والقدرات العلمية والبحثية لمواجهة هذا التحدي (فرحات، 2020).

وبالتالي أظهرت الأزمة أهمية وحيوية الدور الذي تضطلع به الأطر المؤسسية الدولية والإقليمية المتخصصة، سواء في رصد الأزمة وتحليل أبعادها، وتقديم التوصيفات والتفسيرات الدقيقة لها، واقتراح الخطط والإجراءات لإدارتها، بل والمشاركة أحياناً في تنفيذ جوانب من هذه الخطط وتلك الإجراءات، وهو ما قامت به فعلياً منظمة الصحة العالمية، وهيئة الأمم المتحدة وفروعها التخصصية، بجانب المؤسسات والهيئات الوطنية المتخصصة في إدارة الكوارث والأزمات.

ولقد ذهب بعض المحللين إلى القول بأن تداعيات انتشار جائحة كورونا على المستوى العالمي ترشح إمكانية نشوء منظمات جديدة مقارنة بالمنظمات الدولية التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية مثل منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي تعيش في أزمات متتالية أثر انتشار الفيروس، وسوف تكون المنظمات الجديدة ذات أنظمة وقواعد جديدة تعمل على التكيف والتعايش مع الأوضاع الجديدة في العالم، وتكون مسؤولياتها ذات علاقة بالتطورات والأحداث المفاجئة في العالم مثل التحديات البيئية والصحية والطبية التي تواجه البشرية. لأن هذا النمط من المنظمات يمتلك سلطات تفوق سلطات الدولة، ومن ثم، فإنها ال تستطيع القيام بدورها بفاعلية في ظل غياب الحد الأدنى واللازم من التوافق والتعاون والدعم الدولي لها، إضافة إلى ذلك اعتمادها في عملها على الدعم المالي المقدم من الفاعلين الدوليين. وهكذا، وفي حالة استمرار هذا الاستقطاب، ليس من المتوقع أن تقوم المنظمة بدورها المنوط بها بفاعلية، ولن يكون بمقدورها تمويل أنشطتها الرئيسية، وقد تلجأ كجزء من محاولة



الحفاظ على وجودها إلى القيام ببعض المواءمات السياسية والتي ستأتي بدون شك على حساب أدوارها الفنية.

من أبرز دروس هذه الأزمة، أن هناك بالتأكيد حاجة لإصلاح المنظمات العالمية جميعها كي تكتسب مزيداً من النشاط والفاعلية في أداء دورها.

7- تعطل المساعدات الدولية ومحاولات بناء السلام: حيث توقع العديد من المحللين الاستجابة للوباء ستؤدي إلى المزيد من المساس بالأمن وتقويض احتمالات السلام؛ وذلك بسبب إعاقة جهود الإغاثة والمساعدات بسبب عمليات الإغلاق والحظر والتباعد الاجتماعي وقيود السفر، ونجد بسبب الأزمة الحالية وسياسات الإستجابة لخطر الفيروس؛ تراجعت أعمال المنظمات الإنسانية ومنظمات وبناء السلام والمنظمات الإنمائية، وإعمالاً لسياسة التباعد الاجتماعي قلصت تلك المنظمات من عدد موظفيها في دول الصراع المختلفة، وهناك دولا مثل جنوب السودان طلبت من الأمم المتحدة عدم إرسال قوات جديدة إلى بلدانها، خاصة من الدول التي يُنظر إليها على أنها مصدر عالي الخطورة للوباء مثل الصين وإيطاليا وكوريا الجنوبية وأستراليا.

كما تراجعت المساعدات الدولية؛ وذلك لتوجيه الموارد إلى ما هو ضروري فقط، فالمنظمات الدولية ستجد عقبة في أي جهة تحول المساعدات المالية لها (جهة حل الصراع أم جهة مكافحة فيروس كورونا)، والحكومات كذلك ستجد نفسها أمام اختيارين: إما السعي لتحقيق السلام في تلك الدول، أو حل أزمة كورونا داخل دولتها، والتي سببت أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية، ونجد أن قصر الموارد على ما هو ضروري حالياً سيساعد على المدى القصير في احتواء الفيروس، ولكن على المدى المتوسط إلى الطويل سوف تتأثر قدرة بعثات السلام على تحقيق المعايير والأهداف المكلفة بها.

ثانياً: التداعيات الاقتصادية:

حري بالذكر أن سياسات العزلة الدولية، والحظر والحجب وغيرها من إجراءات احترازية، سيترتب عليها المزيد من الانعكاسات السلبية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في العديد من الدول، أمام تراجع النشاط الاقتصادي وزيادة التوتر والاحتقان الداخلي، وخاصة في الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية كبيرة، من الأساس، وهشاشة في بنيتها التحتية في مجالات الرعاية

الصحية، ويمكن أن يتفاقم الخطر في الدول ذات الكثافة السكانية العالية، مثل إيران والسودان والعراق وسوريا واليمن وإيران وبنجلاديش وغيرها.

أن الأزمة من شأنها أن تدفع بالعديد من المؤسسات الدولية، وخاصة ذات الطابع الاقتصادي منها أن تعيد النظر في سلاسل التوريد متعددة الخطوات والبلدان، والعمل على تقليصها، من خلال عمليات الدمج وإعادة البناء، للحد من الارتباطات الدولية شديدة التعقيد، والتي كشفت عنها الأزمة، مع إغلاق العديد من الفروع في البلاد التي تفتشى فيها الوباء.

ويمكن إيجاز الآثار الاقتصادية للجائحة فيما يلي:

1. قد أدت أزمة إنتشار فيروس كورونا إلى انكماش في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو سالب 4.9 %، عام 2020 ، وقد بلغ معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي نحو سالب 6.2 % عام 2020 وذلك بسبب عمليات الاغلاق الكبير التي تمت لمعظم الأنشطة الاقتصادية. ومن المتوقع أن يسبب الأغلاق العام الكبير انكماش النمو أسوأ إذا استمرت جائحة كورونا وإجراءات الاحتواء مدة أطول. ويمكن توضيح آثار الجائحة على الناتج المحلي الإجمالي للدول الكبرى في الجدول رقم (1).

الدولة	الناتج المحلي الاجمالي عام 2019	التغير في الناتج المحلي الاجمالي عام 2020	معدل البطالة	معدل التضخم
	(%)	(%)	(%)	(%)
الولايات المتحدة	21.15	-9.5))	14.7	7
المملكة المتحدة	2.74	-20.4)	13	6
المانيا	3.85	-9.7)	9	7
فرنسا	2.7	-13.50)	8	8
ايطاليا	1.9	-12.40)	9.3	(4-)
كندا	1.7	(12-	13	4
اليابان	5.15	(-7.85)	5	3
الصين	14.15	(-1.60)	6	25

جدول رقم (1) آثار إنتشار فيروس كورونا على الناتج المحلي الاجمالي للدول الكبرى (جمعة، 2022)



2. أما على صعيد التجارة الدولية: فقد أدى انتشار جائحة كورونا إلى تأثيرات سلبية كبيرة على قطاع التجارة الدولية ، ففي مايو 2020 انخفض حجم التجارة العالمية في السلع بنسبة 17.7% مقارنةً بنفس الشهر من عام 2019، وكان الانخفاض على نطاق واسع في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2020 ، على الرغم من أنها أثرت بشكل خاص على الصادرات من الولايات المتحدة واليابان ، والاتحاد الأوروبي ، كان الانكماش الاقتصادي في الصين أقل من المتوسط العالمي ، حيث سيطرت تلك الدولة على تفشي المرض وأعدت فتح اقتصادها نسبيًا. أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي المنطقة النامية الأكثر تضرراً، ويوضح الجدول رقم (2) حجم التغيير في التجارة العالمية خلال الفترة من ديسمبر 2019 إلى مايو 2020.

الدولة	الصادرات (%)	الواردات (%)
العالم	18.30-	15.80-
الولايات المتحدة	30.80-	15.80-
اليابان	22.10-	4.40-
منطقة اليورو	22.0-	16.6 -
الصين	7.7-	13.8-
الدول الآسيوية الناشئة (باستثناء الصين)	13.10-	17.20-
أمريكا اللاتينية	26.10-	27.40-
أفريقيا والشرق الأوسط	13.90-	2.50-

جدول رقم (2) تغيير في حجم التجارة العالمية خلال الفترة من ديسمبر 2019 إلى مايو 2020⁽⁶⁾

كما تأثرت التجارة في الخدمات بشكل كبير. حيث بلغت قيمة الصادرات من مجموعة 37 دولة ، في عام 2019 حوالي ثلثي الصادرات العالمية للخدمات، تقلصت بنسبة 10.4% في الربع الأول من عام 2020 مقارنةً بنفس الفترة من عام 2019. السياحة ، التي شكلت 24% من الصادرات العالمية للخدمات في عام 2019 ، تضررت بشكل

⁶ Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), on the basis of Netherlands Bureau of Economic Policy Analysis (CPB), World Trade Monitor [online database] <https://www.cpb.nl/en/worldtrademonitor>.

خاص في الفترة بين يناير وأبريل 2020 ، انخفض عدد السياح الدوليين الوافدين بنسبة 44% على مستوى العالم ، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019. بالنسبة لعام 2020 ككل ، من المتوقع أن ينخفض عدد الوافدين بين 58% و 78% ، اعتمادًا على كيفية تطور الوباء ومدى سرعة السفر وتخفيف القيود (Susantono, 2021).

3. أما على صعيد الوظائف والعمالة: تعتبر البطالة من أهم المشكلات التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها النامية والمتقدمة، وذلك لما تفرزه من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية ، حيث أن الإغلاق الكلي أو الجزئي لأماكن العمل بسبب وباء كورونا انعكس سلبا على أكثر من 81% من القوى العاملة العالمية والبالغ عددها 3.3 مليار شخص، فخسر الملايين أعمالهم وتوقفت دورة الإنتاج في أغلب دول العالم. وتوقعت منظمة العمل أن تؤدي أزمة وباء فيروس كورونا المستجد إلى إلغاء 6.7% من إجمالي ساعات العمل في العالم في النصف الثاني من عام 2020 ، أي ما يعادل 195 مليون وظيفة بدوام كامل بانتهاء عام 2021، وهذا يُترجم إلى خسائر في الدخل من الأجور العالمية والتي تبلغ (1.2 تريليون دولار - 1.8 تريليون دولار)، أما بالنسبة للدول الآسيوية ، فمن المتوقع أن يصل الانخفاض في التوظيف إلى ما بين (109 - 166) مليون وظيفة - أو ما يقرب من 70% من إجمالي خسائر التوظيف على مستوى العالم، وتتراوح الخسائر المقدرة في الدخل من الأجور للمنطقة بين (348 - 533) مليار دولار ، أي حوالي 30% من الخسائر العالمية، ومع ذلك ، لم تتأثر جميع الوظائف بشكل متساوٍ؛ حيث سيتأثر العمال غير المهرة والنساء وعمال القطاع غير الرسمي والعمال المهاجرين الأجانب بشكل كبير.

هذا بالإضافة إلى تعرض العاملون في القطاع غير الرسمي للخطر بشكل خاص ، والذي يتميز بتدني الأجور وعدم الحصول على الحماية والضمان الاجتماعي حيث يعمل حوالي 7 من كل 10 عمال في المنطقة في الاقتصاد غير الرسمي، وسيكون ما لا يقل عن 9 من كل 10 أشخاص من العمال غير الرسميين ، أكثر عرضة لخطر الفقر بسبب الأزمة .

يوضح الجدول رقم (3) الخسائر العالمية في أجور العاملين في عام 2020



الدولة	العمالة بالمليون	الدخل من الأجور بالمليار دولار
آسيا النامية	108.7-166.3	347.5-532.8
آسيا الوسطي	1.9-3.0	3.4-5.4
شرق آسيا	65.1-98.8	291.3-445.7
جنوب شرق آسيا	11.6-18.4	25.0-39.0
جنوب آسيا	30.0-45.9	27.6-42.4
المحيط الهادي	0.1-0.2	0.2-0.3
الولايات المتحدة الأمريكية	9.0-13.5	402.7-611.2
أوروبا	16.5-25.1	272.1-415.5

جدول رقم (3) الخسائر المقدرة للعمالة والأجور بسبب فيروس Covid19 في عام 2020 (Park,2020).

ومن المتوقع ان استمرار انتشار الجائحة سيؤدي إلى ازدياد عدم المساواة في الدخل ، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى تضاعد الاضطرابات الاجتماعية - وذلك إذا تُركت هذه الأمور بدون معالجة او تدخل مما سيؤدي أيضًا إلى تفاقم العزلة الوطنية حيث تتراجع الاقتصادات عند إعادة فتح حدودها لتجنب موجات العدوى المتتالية، الأمر الذي يترتب عليه رفع مستويات الدين العام ، مما قد يهدد قدرة الدولة على تحمل الديون وخاصة في بعض البلدان النامية.

4. أما على صعيد الطلب العالمي..لقد أثرت جائحة فيروس كورونا على أكبر الاقتصاديات العالمية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الاوروبي واليابان ودول شرق آسيا والشرق الأوسط الأمر الذي أثر بدوره على حركة الطلب العالمية نتيجة عدم اليقين على مستوى القطاع العائلي وقطاع الأعمال باستثناء الطلب على المستلزمات الطبية الذي من المتوقع أن تظل في ازدياد بشكل كبير ولفترات طويلة مقارنة بالطلب على السلع والخدمات الأخرى التي تأثرت بالفيروس مثل النفط، وخدمات السياحة والنقل الجوي، وتقييد حركة السلع والمسافرين عبر الحدود حتى في دول الاتحاد الأوروبي، كما تمثل منتجات وصادرات الدول الكبرى المتأثرة بتفشي فيروس كورونا، مدخلات تصنيع لبعضها البعض ولدول العالم الأخرى. بالتالي فإن أي صدمة العرض التي نتجت عن الوباء أصابت العالم ككل، من خلال العدوى عبر سلاسل القيمة الدولية وخاصة السلع الوسيطة(طلحة، 2021).

5. أما على صعيد قطاع النفط والبتروكيمياويات: فقد اقترحت أوبك خفض الإنتاج 1.5 مليون برميل يوميا في الربع الثاني من عام 2020، منها مليون برميل من إنتاج أعضاء أوبك، ونصف مليون من بلدان غير أعضاء في المنظمة أبرزها روسيا، ولقد قابلت روسيا هذا الاقتراح بالرفض الأمر الذي دفع المملكة العربية السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، إلى رفع الإنتاج إلى 12.3 مليون برميل يوميا، وهو ما يمثل طاقتها الإنتاجية القصوى، كما أعلنت المملكة خصومات غير مسبقة وصلت إلى 20% في الأسواق الرئيسية، وكانت النتيجة هبوطاً فورياً في الأسعار بنسبة تزيد على 30% واستمرار الانخفاضات منذ ذلك الحين، فوصل سعر خام غرب تكساس الوسيط القياسي إلى مستوى منخفض بلغ 22.39 دولار للبرميل في جلسة منتصف اليوم في 20 مارس 2020 أي أقل من نصف السعر في بداية الشهر، ويشير منحنى العقود الآجلة إلى أن السوق تتوقع انتعاش أسعار النفط ببطء - بحيث لا تصل إلى 40 دولاراً للبرميل حتى نهاية عام 2022 (أرزقي، 2020).

وجدير بالذكر أن عنصر الطلب في الصدمة النفطية قد ارتبط بالانخفاض الحاد في استهلاك النفط وذلك على إثر التدابير الاحترازية التي سنتها الدول للحد من انتشار الفيروس، بما في ذلك إغلاق المدن، وهو ما أدى إلى توقف النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، فإن الانخفاض بنسبة 10% في استهلاك النفط من عام 2019، أو حوالي 10 مليون برميل في اليوم، هو نتيجة انخفاض السفر جواً وبراً، وفي حين أن عمق ومدة الصدمة الوبائية غير مؤكد، فمن المتوقع أن تكون قصيرة الأجل (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020).

6- أما على صعيد قطاع السياحة: تأثر قطاع السياحة بصورة سلبية بسبب انتشار "كورونا" في الصين التي ساهمت الصين وحدها بنسبة 51% من الناتج المحلي الإجمالي للسفر والسياحة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في عام 2018، وأدى انتشار "كورونا" إلى إعلان العديد من الدول إيقاف الطيران من وإلى الدول، وبات محظوراً على وكالات السفر بيع بطاقات الرحلات السياحية المنظمة وحجز الفنادق، وشكل ذلك ضربة موجعة للعديد من الوجهات المفضلة للسياح وعلى إثر ذلك أوضح مجلس السياحة العالمي إن



توقف أو إلغاء الرحلات إلى الصين سيدخل العالم في أزمة اقتصادية كبيرة جراء خسائر في القطاع السياحي⁷. وصارت جميع شركات الطيران العالمية أصبحت تعاني من معضلة إلغاء الحجوزات بسبب الفيروس، بدءًا من شركة "كانتاس" و"كاثي باسيفيك" في آسيا، وصولاً إلى "لوفتهانزا" الألمانية والخطوط الجوية الفرنسية "كي آل أم"، وحتى الخطوط الجوية المتحدة والخطوط الجوية الأمريكية في الولايات المتحدة. شركة جيفريز فايننشال غروب المحدودة أعلنت إنه في ظل التراجع المفاجئ في الطلب العالمي، من المتوقع أن تنخفض حركة النقل الجوية التجارية بنسبة 8.9% هذا العام، وأضافت أن هذا الانخفاض سيكون الأكبر وفق البيانات المتاحة على مدى 42 عامًا. ونقل تقرير بلومبيرغ أيضا عن يو تشانفو، الشريك في شركة رولاند بيرغر الاستشارية في بكين، قوله "يواجه هذا القطاع أكبر تحد لها في تاريخ الطيران الحديث" (بلومبيرج، 2020).

7- أما على صعيد أسعار الذهب العالمية: نتيجة لانتشار حالة الخوف والفرع لدى المستثمرين بسبب وجود فيروس "كورونا" وتزايد حالات الوفيات متأثرة بذلك المرض، اتجه العديد من الأفراد نحو الاستثمار في أصول الملاذ الآمن بحثًا عن منأى لهم بعيدًا عن تلك المخاوف، وهذا يعني ارتفاع الطلب على أهم أصول الملاذ الآمن وهو الذهب لذا ارتفعت أسعار الذهب العالمية حيث ارتفعت 4% منذ مطلع العام الجاري متأثرة بارتفاع مخاوف الأفراد وقلقهم بشأن الأحوال الاقتصادية في ظل استمرار فيروس "كورونا" في الانتشار والقضاء على حياة بعض الأفراد. وتشير بيانات وكالة "بلومبيرغ"، إلى أن صناديق الاستثمار المتداولة المدعومة بالذهب سجلت أعلى مستوى في 7 أعوام، بسبب تأثير فيروس كورونا على الأسواق ومعنويات المستثمرين، وارتفعت حيازة الذهب في صناديق الاستثمار المتداولة عالمياً إلى 2561.2 طن بنهاية يناير 2020، وهو أعلى مستوى منذ يناير من العام 2013.

⁷ حيث صرحت رئيسة المجلس العالمي للسفر والسياحة غلوريا غيفارا، قالت في مقابلة، يوم 14 مارس 2020، إن وباء كوفيد-19 سيؤدي إلى خسائر، بقيمة 22 مليار دولار، لقطاع السياحة العالمي، مع تراجع نفقات السياح الصينيين. وأوضحت، في مقابلة مع صحيفة الموندو الإسبانية: "أجرينا حاسبة أولية قدرت أن هذه الأزمة ستكلف القطاع على الأقل 22 مليار دولار. وتابعت أن "الحسبة بنيت على خبرة أزمنة سابقة، مثل سارس أو إنفلونزا الخنازير، ومرجعها الخسائر الناجمة عن إلغاء الصينيين سفرهم في هذه الأونة"

المبحث الثالث: استراتيجيات القوى الدولية لمواجهة أزمة كوفيد 19

لقد مثلت أزمة وباء كورونا تحدياً للنظام الدولي وكان من المتوقع أن تكون الاستجابة لها عالمية تتسم بقدر كبير من التعاون والتضامن الدولي لمواجهة الأزمة. إلا أن ما حدث هو العكس، إذ تقوم كل دولة بالتعامل مع الأزمة في حدود مواردها ونظمها الصحية وثقافة شعبها، وإن ظلت استراتيجية أغلب الدول تبدو متشابهة إلى حد كبير، من حيث قيامها على عناصر ثلاثة هي: سياسات للتأمين، بدرجات متفاوتة بطبيعة الحال، لإبطاء تفشي الفيروس والتخفيف على النظام الصحي - تحسين قدرات هذا الأخير وتأهيله - حزمة مساعدات اقتصادية واسعة النطاق رداً على الإغلاق الاقتصادي المفاجئ والأزمة المالية الناجمة عن ذلك.

وسنقوم في هذا المبحث باستعراض نماذج من استراتيجيات القوى الدولية حيث سنتناول دور منظمة الصحة العالمية ثم سنرجع إلى استراتيجية الولايات المتحدة في مواجهة الأزمة ثم سنتناول بعد ذلك دور الصين في التصدي للأزمة ومن ثم دور روسيا الاتحادية ثم سنتطرق إلى دور الهند وختاماً سنتناول الدور الذي اضطلعت به الدبلوماسية الرقمية خلال أزمة كوفيد 19. وذلك على النحو التالي:

أولاً: منظمة الصحة العالمية:

تعتبر منظمة الصحة العالمية هي الجهة ذات السلطة التوجيهية والتنسيقية في مجال الصحة العالمية فهي الطرف المخول بوضع القواعد والمعايير الدولية وتدير تدريب الموظفين ومراقبة الأوبئة (8)، ويشكل قانون الصحة العامة العالمي النظام الأساسي لتنظيم المرض وذلك عن طريق اللوائح الصحية الدولية لسنة 2005 والتي تمثل الصكوك الأساسية من أجل مواجهة تفشي المرض والهدف الأساسي لتلك الصكوك هو الوقاية والحماية والتحكم في انتشار الأمراض وتوفير استجابة للصحة العامة أثناء انتشار الأمراض على المستوى الدولي. وتضمن المنظمة بالفعل التنسيق الدولي والمراقبة الوبائية والمساعدة التقنية للبلدان المتضررة حيث نجد للمنظمة وحدة

⁸ إن التعاون الدولي في مجال الصحة سبقه إلى الوجود المكتب الدولي للصحة العامة وكذا المكتب الصحي للبلدان الأمريكية سنة 1902 الذي تحول في ما بعد إلى منظمة الصحة للدول الأمريكية، والتي في ظل منظمة عصبة الأمم خلال فترة العشرينيات من القرن الماضي، حاولت هذه المنظمة التحرك دولياً من أجل إنشاء "منظمة الصحة" والتي أصبحت تسمى في ما بعد "منظمة الصحة العالمية"، ينظر بشأنه الدكتور خالد أنصاري يوسف: الوظيفة التشريعية لمنظمة الصحة العالمية، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2012، الصفحتين: 17 و18.



متخصصة في جنيف تعرف بالشبكة العالمية لتفشي المرض والاستجابة تتبعها مكاتب إقليمية في أغلب دول العالم.

وفيما يتعلق بالرصد الوبائي والإنذار تقوم منظمة الصحة العالمية باستمرار تحليل البيانات الفيروسية التي ترسلها للمراكز الوطنية والعالمية .

تصدر منظمة الصحة العالمية المشهد في مكافحة الاوبئة العالمية خاصة فيما يتعلق بحالات الطوارئ الصحية العامة في الكثير من الدول الاعضاء بالمنظمة حيث أطلقت المنظمة (برنامج العمل العام الثالث عشر 2023/2019) الذي تم فيه اقتراح هدف تحقيق التغطية الصحية الشاملة بالإضافة إلى ان كل بلد عرضة للأوبئة وحالات الطوارئ اي حالة التهديد العالمي ولكن ليس لدى كل دولة نفس الإمكانيات والقدرات في مواجهة المخاطر والاستراتيجية الأساسية لمنظمة الصحة بناء القدرات الوطنية والعالمية المرنة لابقاء العالان في مأمن من الاوبئة(قطاع، 2020).

وحري بالذكر أن منظمة الصحة العالمية منذ بداية انتشار الفيروس قد دأبت على اتخاذ الكثير من الإجراءات والتدابير للتصدي لتلك الأزمة العالمية حيث أعلن المدير العام لمنظمة الصحة العالمية آنذاك السيد "تيدروسأدهانوم غيبريسوس" - وذلك في معرض الخطاب الذي ألقاه- ونشر بالموقع الرسمي للمنظمة بتاريخ: 11 مارس 2020 عن ستة إجراءات رئيسية يتعين على جميع دول العالم إتخاذها وهي(9):

- 1- زيادة وتدريب ونشر القوى العاملة في مجال الرعاية الصحية والصحة العامة.
- 2- تطبيق نظام لتقصي كل حالة يشتبه في إصابتها بالعدوى على مستوى المجتمع المحلي؛
- 3-رفع الإنتاج والقدرات والوفرة في مجال الفحص؛
- 4- تحديد المرافق التي ستستخدم لمعالجة المرضى وعزلهم وتجهيزها؛
- 5- وضع خطة وإجراءات واضحة للحجر الصحي على المخالطين؛

⁹ WHO Director-General's opening remarks at the media briefing on COVID-19, 11 March 2020, <https://www.who.int/director-general/speeches/detail/who-director-general-s-opening-remarks-at-the-media-briefing-on-covid-19---11-march-2020>

6- توجيه تركيز الأجهزة الحكومية بأكملها على كبح تفشي كوفيد-19 والسيطرة عليه.

حيث ارتأى غيريسوس أن اتباع هذه الإجراءات يعد الطريقة الأفضل لكبح الانتقال ووقفه حتى لا ينشط الفيروس من جديد عندما تُرفع القيود المفروضة. ثم أعلنت منظمة الصحة العالمية في ابريل 2020 عن خمسة تدابير منظمة لمواجهة الجائحة¹⁰:

1- مساعدة الدول على الاستعداد والاستجابة:

أعلنت منظمة الصحة العالمية عن خطة التأهب والاستجابة والاستراتيجية التي تعمل عبرها على وضع الاجراءات الاساسية التي يلزم على الدول العمل بها . وتقوم الخطة بالاساس على العمل من خلال بيانات يتم تحديثها بشكل مستمر وذلك من اجل فهم طبيعة الفيروس واهم المستجدات الخاصة به حيث تعتبر البيانات دليل للخطط المتعلقة بالبلدان المختلفة وخاصة الفقيرة منها.

كما تعمل المكاتب الاقليمية المختلفة التابعة للمنظمة بجانب المكاتب القطرية بالتعاون مع الدول متمثلة في الحكومات من اجل تجهيز القطاع الصحي للتصدي للفيروس ومحاولة السيطرة على الفيروس وخاصة في المراحل الأولى لانتشاره.

ويعتبر صندوق الاستجابة للتضامن من أهم الخطوات التي اتخذتها منظمة الصحة العالمية بهدف توفير الرعاية للمرضى بفيروس كوفيد والتعجيل بعملية تطوير اللقاح وحتى ابريل 2020 بلغ حجم التبرع للصندوق نحو 800 مليون دولار.

2- تقديم المعلومات الصحيحة والتصدي إلى الأكاذيب:

من المعروف أن الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي يوجد بها الكثير من المصادر الغير دقيقة في تناول الأخبار والمعلومات وهو ما يؤثر بالسلب في كثير من الاحيان وتقوم المنظمة بوضع اشهادات دقيقة وهادفة تساعد في تقليل معدلات الإصابة بالمرض. مع ذلك فقد نشرت المنظمة اكثر من 50 نصيحة للجمهور والعاملين في القطاع الصحي كما قامت وسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات الاجتماعية على شبكة الانترنت بنشر كافة البيانات والمعلومات الخاصة والتي من

¹⁰ الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية:

<https://news.un.org/ar/story/2020/04/1053012>



شأنها أن تؤدي إلى التوعية المجتمعية وتفعيل الضوابط القانونية الخاصة بالحماية من مخاطر الفيروس.

3- ضمان وصول الإمدادات الحيوية إلى العاملين الصحيين في الخطوط الأمامية:

أرسلت المنظمة أكثر من مليوني قطعة من معدات الحماية الشخصية الى أكثر من 133 دولة حيث تم إرسال أكثر من مليون اختبار تشخيصي الى 126 دولة.

4- تدريب وتعبئة العاملين الصحيين:

سعت منظمة الصحة العالمية إلى تدريب ملايين العاملين في القطاعات الصحية حول العالم، يشارك المستخدمون في شبكة التعلم الاجتماعي العالمي من خلال دورات تفاعلية على شبكة الانترنت وتم التحاق أكثر من 1.2 مليون شخص بلغات متعددة.

5- البحث عن لقاح بدأت الكثير من المختبرات حول العالم بإجراء اختبارات في محاولة للسعي للبحث عن لقاح وتوحيد الجهود العالمية حيث جمعت منظمة الصحة العالمية أكثر من 400 من الخبراء والمتخصصين حول العالم في المجال الطبي لتحديد اولويات المنظمة في مكافحة الفيروس.

ثانياً: الولايات المتحدة الأمريكية:

ويمكن إيجاز الاستراتيجيه الأمريكية لمجابهة ازمة تفشي جائحة كورونا في الإجراءات التاليه:

1- استخدمت إدارة دونالد ترامب إنتشار الجائحة كذريعة لمزيد من التراجع عن التكامل والتضامن العالمي والعمل المتعدد الأطراف وترسيخ شعار أمريكا أولاً. فبعد أن رفعت الإدارة الأمريكية على مضض الرسوم الجمركية تدريجياً عن أجهزة التنفس الصناعي والأقنعة الجراحية الواردة من الصين اعتباراً من 11 مارس ، حيث تستورد الولايات المتحدة نسبة 75% من احتياجاتها منها، ثم عاد ترامب بعد عشرة أيام- واستناداً إلى قانون الإنتاج الدفاعي- وفرض قيوداً على الصادرات الأمريكية من أجهزة التنفس الصناعي والأقنعة. حيث ارتأت الإدارة الأمريكية أن الصين هي المسؤولة عن انتشار الجائحة وتفشيها في كافة أرجاء العالم .

2- لقد تحرك الرئيس ترامب بسرعة لفرض قيود على السفر في 31 يناير 2020، وقام بمنع دخول جميع الأجانب الذين زاروا الصين خلال الأيام الـ 14 يوم السابقة على ذلك التاريخ. وعندما

زاد عدد حالات الإصابة والوفيات في الولايات المتحدة، ألقت الإدارة الحالية بقيادة دونالد ترامب باللوم على الصين لعدم شفافيتها بشأن الفيروس في المراحل الأولى من اندلاعه. كما ذهب الرئيس ترامب إلى أبعد من ذلك ووصف الفيروس بأنه "الفيروس الصيني". ولم تتوقف إدارته عند هذا الحد، بل أعلنت نظرية مفادها أن COVID-19 له أصوله في معهد علم الفيروسات ومقره في ووهان. وبحلول نهاية أبريل كانت الحكومة الأمريكية تعد مقترحات للمطالبة بتعويضات من الصين عن الأضرار الناجمة عن تفشي فيروس كورونا (Fayyaz and Malik, 2020).

أتهمت الإدارة الأمريكية الصين بالتواطؤ مع منظمة الصحة العالمية، وصولاً إلى إعلان تجميد المساهمة الأمريكية في ميزانية المنظمة في 14 إبريل 2020، وهو ما لم يكن مفاجئاً حيث شكك الرئيس الأمريكي في نزاهة المنظمة وجدوى جهودها عبر سلسلة من التغريدات نشرها عبر صفحته الرسمية على تويتر، واتهامها بالتواطؤ مع الصين والتراخي في التعامل مع الأزمة. وبالتالي، تصدرت الصين المشهد بتبرعها بمبلغ 30 مليون دولار.

وحري بالذكر أن الولايات المتحدة قد انسحبت من منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونسكو) عام 2019، وباتت الصين الداعم الأول لها.

3- قامت الإدارة الأمريكية بتقليص حجم المساعدات الخارجية لاسيما تلك المتعلقة بالصحة العالمية. وفي فبراير 2020، حينما انتشرت و تداولت المعلومات حول انتشار الجائحة في الصين وخارجها، قررت واشنطن خفض المساعدات المالية الخارجية للسنة المالية 2021 بنسبة 21%، وشملت التخفيضات نسبة 35% من تمويل البرامج الموجهة للصحة العالمية، وهو ما يقدر بنحو 3 مليار دولار. وفيما يتعلق ببعض الملفات الأخرى، كالهجرة والسياسة الخارجية، خفضت الإدارة مساعداتها لكلٍ من جواتيمالا والسلفادور وهندوراس وسوريا والأراضي الفلسطينية، التي تعرضت ميزانياتها وأنظمة الرعاية الصحية لديها بالفعل لضغوطٍ كبيرة.

الأمر الذي حدى بعض مراكز الفكر الإسرائيلية وثيقة الصلة بالحكومة إلى أنه من العواقب المتصورة لاستمرار الولايات المتحدة في الركود والتركيز على الداخل أن تجري تخفيضات كبيرة في المساعدات الخارجية الأمريكية لإسرائيل، وأن هذه الأخيرة قد لاتنجو من تخفيضات إدارة ترامب.

و حري بالذكر أن المساعدات التي تقدمها الإدارة الأمريكية قد تناقصت لتصبح 274 مليون دولار ارتباطاً بالجائحة، كما يخصص القانون الذي أقره الكونجرس والرئيس في 27 مارس الماضي



مبلغ 1.5 مليار دولار فقط- أي أقل من عشر واحد في المائة من إجمالي مبلغ 2.2 تريليون دولار- لدعم الأنشطة الدولية لوزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها. وشملت التخفيضات المساعدات المقدمة إلى كلٍ من أفغانستان واليمن. وكما هو معلوم أنهت إدارة ترامب كل الدعم الأمريكي للسلطة الفلسطينية، بما في ذلك المساعدات الإنسانية والإنمائية والصحة العامة، وذلك للضغط على الفلسطينيين لقبول صفقة ترامب للسلام. ومع ذلك أعلنت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مؤخراً أنها ستقدم 5 ملايين دولار كمساعدة دولية في حالات الكوارث كمعونة فورية منقذة للحياة لسكان الضفة الغربية لمواجهة كورونا.

4- ويمكن القول بان الولايات المتحدة قد تغلبت على انتشار الفيروس باستخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي حيث قامت جامعة Johns Hopkins الأمريكية باستخدام لوحة معلومات حول فيروس كورونا ومنصة Health Map القائمة علي الويب لتحديث وحساب الحالات الخاصة بفيروس كورونا، واستخدمت شركات أمريكية موازين الحرارة لجمع البيانات في الوقت الحقيقي علي مجموعات المرض، وهناك دراسة تسجل معدل ضربات القلب باستخدام تطبيق ساعة ذكية ويقوم معهد Rensselaer Polytechnic Institute باستخدام البيانات الضخمة لفهم فيروس كورونا من عدة زوايا ولايجاد لقاح لعلاج الفيروس (شاد، 2022).

ثالثاً: الصين:

ورغم نمو مشاركة الصين في الإدارة الصحية المتعددة الأطراف بشكلٍ كبير في السنوات الماضية، حيث ساهمت في برامج وأنشطة منظمة الصحة العالمية وبرامج محددة بدأتها الولايات المتحدة مثل الصندوق العالمي ومؤسسة بيل وميليندا جيتس وغيرها، إلا أن تركيز بكين يظل على المساعدات الصحية الثنائية، وهو ما يلاحظ بوضوح في وباء كوفيد-19، ربما للاعتقاد بأن الانضمام للنظام المتعدد الأطراف قد يحيل المساهمة الصينية وقوتها الناعمة في هذا الشأن إلى مؤسسات دولية حكومية وغير حكومية.

وعلى الرغم من أن فيروس قد Covid-19 نشأ في الصين، أيضاً يلاحظ أن الصين قد جانبها الصواب في التعامل مع الفيروس في البداية، إلا أن الصين تعد النموذج الأنجح حالياً في التعامل مع الأزمة.. إلا أنه يمكن القول أن الصين قد قامت بمتابعة انتشار المرض باستخدام البيانات الضخمة، وتوصلت إلي تحديد مواقع الذين لم يحترموا الحجر الصحي ومكنتهم البيانات التي تم

تجميعها ساعدتهم علي فهم انتشار وتفشي المرض، كما قامت الصين بتركيب مساحات ضوئية حرارية في محطات القطار لمعرفة درجات حرارة الجسم المرتفعة وإذا تم الكشف وكانت النتيجة ايجابية تقوم السلطات بتنبيه كل راكب آخر ربما يكون قد أُصيب ويتم عزل نفسه، وتم استخدام هذه التقنية في وهان في شهر يناير، ويتم استخدامها كأداة كشف في المطارات من أجل احتواء فيروس كورونا، والتنبؤ بحالات الإصابة الجديدة سواء كانت مشتبهه أو تم تأكيدها وعلي الرغم من تأخر الصين في الاستجابة لتفشي الوباء فإن الاستخدام الحكيم للبيانات الضخمة كان له دور في احتواء فيروس كورونا¹¹. و بحلول أوائل مايو 2020، أبلغت الصين عن 82.877 إصابة و 4633 حالة وفاة. بالطبع هذا ليس رقماً ضئيلاً، ولكنه أقل من الرقم في البرازيل، وأقل بكثير من الأرقام التي أبلغت عنها العديد من الدول الأوروبية. وبمجرد أن نجحت الصين بشكل كبير في التعامل مع الوباء بدأت على الفور في نشر ما يسمى بـ "دبلوماسية القناع"، حيث قدمت المعدات الطبية وأجهزة الاختبار إلى البلدان في جميع أنحاء العالم (Bhusal, 2020).

وجدير بالذكر أن طموحات الصحة العالمية للصين دفعة قوية، ممثلة في الإصلاحات التي تضمنتها "رؤية الصين الصحية 2030"، التي عكست الأهمية المركزية للرعاية الصحية اليوم في كل السياسات الصينية الرئيسية الأخرى بما فيها السياسة الخارجية. وقامت الصين بتوقيع مذكرة تفاهم لتعزيز تعاونها مع منظمة الصحة العالمية من خلال هذه المبادرة، وبذلك دخلت المنظمة في تعاون مبتكر بشأن مشاريع مبادرة "صحة طريق الحرير"، بجانب المقاربات التقليدية للمنظمات الدولية الإقليمية.

وفي السياق عالية، وفي غيبة من أي جهد قيادي من قبل الولايات المتحدة مماثل لما قامت به خلال أزمة وباء إيبولا مثلاً (2014/2015)، ورغم أنها لم تعلن صراحةً عن استراتيجية رسمية منسقة بشأن مساعداتها الإنسانية ارتباطاً بالجائحة للبلدان النامية، إن حملة الصين الصحيه لم تقتصر فقط على تقديم المساعدات العينية والمالية، بل شملت عقد عشرات المؤتمرات مع عشرات البلدان ومئات المسؤولين، عن طريق الفيديو، لتبادل المعلومات حول الجائحة والدروس المستفادة من تجربة الصين في مكافحة المرض. وكما هي أغلب الممارسة الدبلوماسية الصينية، تحركت الصين على أساس ثنائي بحت، ودون تنسيق أو مشاركة مع النظام الصحي العالمي المتعدد الأطراف، فقد عقدت هذه المؤتمرات على المستويات الإقليمية فقط، ومن خلال وكالات ومنظمات



دولية إقليمية شملت الاتحاد الأوروبي ودول أوروبا الوسطى والشرقية (في إطار آلية شراكة الصين مع هذه الدول تحت ما يعرف بصيغة 1+17)، وجامعة الدول العربية و الاتحاد الإفريقي و 20 من قادة الصحة في الدول الإفريقية الأعضاء في مبادرة الحزام والطريق، بما فيها مصر، ومؤتمراً مع دول أمريكا اللاتينية تبادل فيه نحو 200 مسئول حكومي وخبير صحي من الصين وهذه الدول وجهات النظر بشأن الوباء والتعامل معه. كذلك عقدت مؤتمرات مماثلة مع أمانة منظمة شنغهاي للتعاون واتحاد أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) وعشر دول من جزر المحيط الهادئ.

وكانت الصين قد تلقت وقت اشتداد الأزمة فيها ، وحتى 18 مارس 2020، دعماً من نحو 79 دولة وعشر منظمات دولية، على رأسها كل من اليابان وكوريا الجنوبية وروسيا الاتحادية وجمهورية آسيا الوسطى الخمس وبيلاروس وأوكرانيا وأرمينيا ومولدوفا وأذربيجان ولاوس وميانمار وسنغافورة وإندونيسيا وتيمور الشرقية وباكستان والهند وسريلانكا ومصر وغيرها. وكان لافتاً في هذا السياق أن دولاً مثل كوريا الجنوبية واليابان، وهما من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا، قدمت دعماً إنسانياً ومعنوياً واضحاً للصين عدة مرات منذ تفشي الوباء، وأشادت قيادة البلدين بفاعلية دور الحكومة الصينية في التعامل مع الجائحة والثقة في قدرتها على احتوائها، وقدمت المساعدات اليابانية والكورية، من الحكومة المركزية والسلطات المحلية وجمعيات رجال الأعمال والمنظمات غير الحكومية والمدن التي تربطها اتفاقات توأمة بمدن صينية تحت شعارات منها "صعوبات الصين صعوباتنا" و"ابقي قوية يا صين" وغيرها في حالة كوريا الجنوبية. أما اليابان فكانت أول دولة ترسل مساعدات للصين في 25 يناير 2020 وفيما بعد

وبمجرد قيام الحكومة الصينية بالسيطرة على الوباء واحتوائه، تعاملت بالمثل مع الدول التي قدمت لها معونات إغاثة ومساعدات ويمكن إيجاز هذه الجهود في التالي:

جميع أنحاء العالم لمكافحة جائحة COVID-19 هي كما يلي:

أ- في أوروبا ، وقعت إيطاليا مذكرة تفاهم مع الصين للمشاركة في مبادرة الحزام والطريق، على الرغم من انتقادها من قبل الحلفاء المحليين والغربيين. لكن هذه المبادرة أثبتت صحتها خاصة عندما تقدمت الصين لتقديم المساعدة لإيطاليا لمكافحة الوباء بعد فشل إيطاليا في الحصول على المساعدة من الاتحاد الأوروبي. كما اعتمدت دول أوروبا الغربية الأخرى مثل إسبانيا وفرنسا

وألمانيا أيضًا على الصين للحصول على المساعدة الطبية الكافية. على سبيل المثال، أرسلت الصين الإمدادات الطبية التي تشتد الحاجة إليها إلى فرنسا وإسبانيا. ومن ناحية أخرى في أوروبا الشرقية أرسلت الصين مساعدة طبية هائلة إلى صربيا. إلى جانب ذلك اقترحت الصين تعزيز التعاون في مجال الصحة العامة خلال مؤتمر بالفيديو مع 17 دولة من وسط وشرق أوروبا. كما نجد أن الصين قبل أزمة COVID-19 عرضت 10 مليارات دولار أمريكي كقرض ميسر للاستثمار في دول وسط وشرق أوروبا. على الرغم من أن دول أوروبا الشرقية الأخرى تحافظ على علاقات استراتيجية مع الاتحاد الأوروبي وروسيا، فقد اقتربت بعض دول وسط وشرق أوروبا من الصين، وهو ما يمثل نجاحًا ساحقًا للسياسة الخارجية الصينية (Fayyaz and Malik, 2020).

ب- أما إفريقيا والتي ضربها انتشار الجائحة وعصف فقد تمتعت الصين بعلاقات قوية مع البلدان النامية الأفريقية. حيث تضخ الصين إستثماراتها في القارة السمراء وخاصة في مجالي الصحة وفي البنية التحتية. وفي الشرق الأوسط أرسلت الصين فريقًا طبيًا مكونًا من سبعة متخصصين إلى بغداد في العراق وإيران أيضًا.

ج- أما في جنوب شرق آسيا فقد أرسلت الصين الفرق الطبية والمعدات اللازمة بما في ذلك مجموعات الاختبار وأقنعة الوجه ومعدات الحماية الشخصية إلى الفلبين وإندونيسيا وتايلاند وكمبوديا ولاوس وميانمار وماليزيا حتى الآن لمكافحة الوباء. إلى جانب ذلك في اليابان تبرعت الصين بأدوات اختبار فيروس كورونا إلى المعهد الوطني الياباني للأمراض المعدية. ومن ناحية أخرى في جنوب آسيا مدت الصين يد العون إلى باكستان وسريلانكا وبنجلاديش من خلال تقديم المساعدة الطبية الأساسية.

د- كما أعلنت الصين أيضًا مساعدة الولايات المتحدة من خلال تبادل خبراتها في التخلص من هذا المرض. فوفقًا للأرقام الصينية قدمت بكين ما يقرب من 4 مليارات قناع إلى الولايات المتحدة كمساعدة لمحاربة الفيروس.

هـ- وفي أعقاب قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتجميد التمويل المقدم إلى منظمة الصحة العالمية أعلنت بكين عن دعم طارئ بقيمة 30 مليون دولار لمنظمة الصحة العالمية لدعم أنشطتها الخاصة بالإغاثة من الوباء. كان هذا هو الدعم المالي الصيني الثاني لمنظمة الصحة العالمية في غضون



شهرين ، حيث كان الالتزام الأول 20 مليون دولار. ويشير ذلك إلى أنه بينما كانت واشنطن تتراجع عن دعم المنظمات الدولية ، فإن بكين تكثف دورها في سعيها لتوسيع نفوذها الدولي.

رابعاً: روسيا الاتحادية:

لقد سعت روسيا لاستخدام استراتيجيتها في إدارة هذه الأزمة لتأكيد وضعيتها كقوة كبرى يصعب عزلها بالعقوبات الاقتصادية والمالية. وفي هذا السياق، فقد أرسلت موسكو وحدة من قواتها المسلحة إلى إيطاليا متخصصة في إزالة التلوث الكيميائي في أوقات الحروبوفي الوقت الذي اعتبر فيه بعض المحللين الغربيين الدعم الروسي بمثابة حملة دعائية، أبرز الكثيرين من النخبة الإيطالية والإعلام الروسي ردود الفعل الشعبية الإيطالية الإيجابية على المساعدة الروسية وماتم التعبير عنه من عدم الثقة في حلفاء إيطاليا التاريخيين، أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

وكانت روسيا في مقدمة الدول التي قامت بدعم الصين معنوياً ومادياً منذ بدايات الأزمة، ارتباطاً بحملة ترامب بتحميلها مسئولية تفشي الوباء وتواطئها مع منظمة الصحة العالمية. كما قامت روسيا بإرسال طائرة محملة بالمعدات والإمدادات الطبية. ووفقاً للصحافة المحلية الروسية فقد عرض الرئيس بوتين تقديم المساعدة الطبية على الرئيس ترامب الذي قبلها. وقد حظيت صربيا باهتمام خاص من روسيا- كما الصين- حيث أرسلت موسكو 11 طائرة عسكرية محملة بمعدات طبية وأقنعة لبلجراد.

ويضاف إلى كل ذلك حرص روسيا على الدخول في السباق الدولي للتوصل إلى لقاح قادر على وقف الوباء. وتحت وطأة تزايد أعداد الحالات المصابة وعدم قدرة قطاع الصحة على التعامل مع الموقف، تبدل الدور التقليدي لروسيا من مانح للمساعدات إلى متلقي لها من دول مثل الصين والهند، حيث أرسلت الأولى فريقاً من الخبراء الصينيين - من المركز الصيني لمكافحة الأمراض والوقاية منها.

خامساً: الهند:

على الرغم من أن الهند لم تتمكن من السيطرة على الوباء إلا أنها يساورها القلق من تعاظم النفوذ الصيني في آسيا والعالم، ، إلا أنها تحركت في محيطها الإقليمي مستفيدةً في ذلك من تجربة الصين، في إطار ما أطلق عليه البعض “دبلوماسية كورونا”.

فقد عقدت الهند قمة افتراضية للدول الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC) في 15 مارس 2020، حيث تم تخصيص صندوق طوارئ للدول الأعضاء. كما قادت الهند مبادرة وحملة إستهدفت توفير المعدات الطبية والأدوية والعاملين في قطاع الصحة لدول الرابطة، عدا باكستان الحليف الأكبر للصين في جنوب آسيا والغريم التقليدي للهند، التي أعلنت بعيد هذه القمة، عن تقديم مساهمة بقيمة 3 مليون دولار لدول الرابطة، كما أعلن الرئيس التنفيذي لصندوق تنمية (الساارك) عن 5 مليون دولار للتخفيف من تأثير الوباء على أعضاء الرابطة،

أحاطت الهند قرارها بالسماح بتصدير الهيدروكسي كلوروكين (HCQ)، والذي تنتج الهند نسبة 70% منه عالمياً، والباراسيتامول إلى الولايات المتحدة، بعد رفض لم يصمد طويلاً أمام تهديد الرئيس ترامب بفرض عقوبات عليها مالم تسمح بتصدير العقار، بقدر كبير من التغطية الإعلامية وامتدت صادراتها للعقار والأدوية المضادة للملاريا لتشمل البرازيل وإسرائيل وموريشيوس وسيشيل والدومينيكان والكويت ونيبال وألمانيا وإسبانيا وكندا، منها 32 دولة تلقت الدواء كمساعدة بينما قامت بتصديره تجارياً لنحو 42 دولة.

أجرى رئيس الوزراء الهندي اتصالات هاتفية مع عدد من زعماء العالم من المناطق المختلفة بما فيهم الرئيس عبد الفتاح السيسي، كما فعل وزير الخارجية الشيء نفسه مع نظرائه.

وقد استخدمت الهند دبلوماسية عنها عن طريق الإخلاء العاجل لرعايا الهند من البلدان التي تأثرت بشدة بالوباء والتعاون مع الدول الأخرى لإجلاء رعاياها من الهند مثل أستراليا وكندا وإيطاليا وألمانيا ودول أخرى، والتواصل مع الجاليات الهندية في الخارج.

ويمكن القول بأن سمعة الهند في مجال الصحة العامة العالمية تأثرت سلباً بعد توصية منظمة الصحة العالمية في 26 مايو 2020 بالتوقف عن تناول الهيدروكسي كلوروكين، والذي روج له الرئيس ترامب بل وقام بتصديره للبرازيل مؤخراً، بعد ثبوت ضرره كعلاج لوباء فيروس كورونا المستجد.

وعادةً ماتسعى الهند في سياستها الخارجية إلى الحفاظ على نوع من التوازن في علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية والصين وأيضاً روسيا. ففي الوقت الذي قدمت فيه مساعدات طبية للصين، قامت بتصدير الهيدروكسي كلوروكين إلى الولايات المتحدة. وقد ردت بكين بمساعدات مماثلة



لدلهي، بينما مررت وزارة الخارجية الأمريكية طلباً هندياً باستيراد 16 طوربيد خفيف (من نوع MK54) وعشرة صواريخ هاربون لطائرات القوات البحرية الهندية.

سادسا: دور الدبلوماسية الرقمية خلال أزمة كوفيد-19:

في ظل انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19)، أعلن المدير العام لمنظمة الصحة العالمية منتصف فبراير 2020 في اجتماع لخبراء السياسة الخارجية والأمنية في ألمانيا: "نحن لا نحارب وباء فقط، ولكن أيضاً مكافحة المعلومات الكاذبة حول الوباء"، مع الإشارة إلى الأخبار الكاذبة التي تقول إنها تزداد سرعة وأسرعده ينتشر بسهولة أكبر من هذا الفيروس، وتذكر منظمة الصحة العالمية أن الإفراط في المعلومات حول مشكلة ما يجعل من الصعب تحديد الحل، ويمكنك نشر المعلومات والشائعات أثناء حالة الطوارئ الصحية، وبالتالي يمكن لهذه المعلومات الخاطئة أن تعرقل استجابة فعالة للصحة العامة، مما تسبب في الارتباك وعدم الثقة بينمنا ناحية أخرى.

1- ولقد برزت في تلك الفترة أهميه وحيوية دور المعلومات وخاصة في أوقات الأزمات، حيث تجلت العلاقة بين أهمية المعلومات ودورها في صنع القرار قوية، حيث أن توافر المعلومات بكميات كبيرة يساعد على زيادة الخيارات التنظيمية لصانع القرار، ويمكن لصانع القرار الفعال تحديد أفضل الخيارات بسرعة. ولكن كلما قلت المعلومات كلما زادت المخاطره. ومع استمرار انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) وتطوره بشكل سريع لاحظنا كيف استجابت الحكومات للتهديد وتعاملت مع القضايا الصعبة بطرق مختلفة،

ويمكن القول أن أهم ما ميز أزمة وباء كورونا بالمقارنة بأوبئة سابقة، هو التقدم التكنولوجي العالي، ووجود "البيانات الضخمة" التي أمكن نسبياً لدى بعض الدول استخدامها في مقاومة فيروس "كورونا" وكبح انتشاره (Marr, 2020). ففي تايوان على سبيل المثال لعبت البيانات الضخمة دوراً فاعلاً في التعامل مع "فيروس كورونا" حيث لم تتجاوز الإصابات في تايوان، وفقاً لبيانات منظمة الصحة العالمية، سوى 441 حالة إصابة مؤكدة، و7 وفيات فقط، خصوصاً مع قرب تايوان جغرافياً من الصين. حيث اعتمدت تايوان في استراتيجيتها على "البيانات الضخمة" من خلال دمجها لبيانات التأمين الصحي الوطني مع قاعدة بيانات هيئة الجمارك والهجرة، وقد مكّن ذلك قطاع الصحة في تايوان من معرفة المرضى المحتملين بناء على نشاطاتهم في الترحال للدول الأكثر إصابة بالفيروس، وعلى رأسها الصين. كما طورت تايوان برنامجاً سريعاً يتيح لمن تظهر

عليه أعراض الإصابة الاتصال مباشرة سواء عبر خط ساخن مجاني، أو عبر الإنترنت، ومن ثم يتلقى المسافرون أو من يشعرون بأعراض ولو طفيفة رسالة حول كيفية تقييم حالتهم الصحية، ثم يتم الانتقال لمرحلة أخرى في التواصل المباشر مع أطباء من القطاع الصحي، كما ساعدت البيانات أيضا الحكومة التايوانية على اتخاذ خطوات عاجلة منذ اللحظة التي نشرت فيها "منظمة الصحة العالمية" معلومات تفيد بوجود حالات التهاب رئوي غير معروفة السبب في الصين في 31 ديسمبر 2019.

كما أولى الاتحاد الأوروبي أهمية كبرى لتطوير الاعتماد على البيانات الضخمة والذكاء الصناعي، مما ساهم بشكل جيد في مكافحة الفيروسات التاجية والأوبئة المستقبلية عبر تقنيات مثل: خلق نظام مركزي لبيانات المؤسسات الصحية في كل أوروبا، وتخزين كم هائل من البيانات المعطاة عن عشرات الملايين من البشر من خبرات إصابة سابقة (Pastorino, 2019).

كما يمكن للبيانات الضخمة أن يكون لها تأثير إيجابي للغاية على تطوير القطاع الصحي من خلال زيادة التشخيص المبكر، وتوسيع إمكانية الوقاية من أمراض بعينها من خلال تحديد عوامل الخطر بظهور علامات ومؤشرات موجودة في قاعدة بيانات مرضى سابقين أو حاليين، وتحسين الأداء الصيدلاني من خلال مشاركة المعلومات حول الأدوية الجديدة والوصفات الطبية الفعالة بالاعتماد على خزينة معلوماتية ضخمة يتم تحديثها طوال الوقت؛ كل هذه الأمور قد تؤدي لأن يزيد متوسط العمر مستقبلاً أكبر من رقم المتوسط الحالي

2- العوامل التي تتعلق بأدوار وسائل الإعلام المختلفة:

نظراً لتنوع الأزمات ، وخاصة القضايا الصحية ، يلعب الإعلام دوراً مهماً في تشكيل النظرة العامة للمجتمع. هذا يعني أنه يمكن للناس في جميع أنحاء العالم رؤية الأزمة الصحية من خلال التغطية ، حيث يمكن أن تؤدي منصات الأخبار إلى تفسيرات مختلفة. نظراً لأننا نستخدم وسائل الإعلام بشكل أساسي لإبلاغ الجمهور عن المنظمات التي تعمل في قطاع الصحة ، فنحن بحاجة إلى فهم الدور الديناميكي لوسائل الإعلام في محاولة توفير المعلومات الصحية حول مخاطر الأزمات الصحية والأمراض المعدية الناشئة المرتبطة بها (Pan and Meng, 2016).

وفي السياق نفسه، تعد وسائل التواصل الاجتماعي القناة الرئيسية التي تستطيع من خلالها المؤسسات الإعلامية للوصول إلى فئات المجتمع المختلفة، حيث تعتبر من آليات المؤسسات



الإعلامية لتوسيع نطاق وصولها لأكثر عدد ممكن من المجتمع (Villi, 2019) ، ولقد برز الدور الجديد للمؤسسات الإعلامية نتيجة للتغيرات الهائلة التي تحدث في وسائل الإعلام الإخبارية وذلك بسبب التغيرات الناتجة عن الضغوط الاقتصادية بالإضافة إلى تأثير التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي (Benamar, et Al, 2017)، ولقد أفادت العديد من الدراسات أن وسائل التواصل الاجتماعي تعد وسيلة قوية لفحص التفاعلات والتأثيرات الجديدة للقادة الاستراتيجيين داخل وخارج بيئة صناعة القرار، الأمر الذي بات يستلزم ضرورة بناء وتطوير تصور نمطي لسلوكيات التواصل الاجتماعي وتأثيرها على القادة الاستراتيجيين .

وبناء على ما سبق تتجلى أهمية وحيوية الدور الخطير الذي تلعبه المؤسسات الإعلامية في تغطية الأزمات من خلال تهيئة الرأي العام والمجتمع لتوصيل صورة صحيحة عن الموقف الحقيقي للأزمة، بالإضافة إلى شرح وتحليل القرارات التي اتخذتها الأطراف ذات الصلة بإدارة الأزمة، وذلك لما تتمتع به المؤسسات الإعلامية من قدرات هائلة في التأثير النفسي والتحكم السلوكي والسيطرة الفكرية والاقناع للفئات المختلفة في المجتمع سواء كان عن طريق الوسائل النصية أو السمعية أو المرئية أو شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية.

الخاتمة:

من العرض السابق نستطيع القول بان جائحة كورونا قد أثارت عدة تغيرات جوهرية في تفاعلات السياسة والاقتصاد والمجتمع، أبرزها تلك المتعلقة بإعادة صياغة أدوار الدول الوطنية وحدود قوتها كمقاربة في فهم وتحليل قدراتها على الاستجابة للتداعيات السلبية لتفشي الوباء وأن جائحة كورونا باتت في صدارة أولويات النظام لدولي، فهو حدث "البجعة السوداء" (Black Swan) الذي تجاوز جميع الأولويات وسيطر على العواصم والمراكز المالية والأخبار ووسائل التواصل الاجتماعي، وبالرغم من أنه أقل فتكاً من أوبئة أخرى حدثت في السابق، على غرار جائحة الإنفلونزا الإسبانية التي ضربت العالم عام (1918) إلا أنه يعتبر أشد تأثيراً على الاقتصاد. وفي ضوء ذلك يمكن القول تكشف تلك التحولات الجيوسياسية في العالم وانعطافاتها المرحلية نظاماً عالمياً قيد التشكيل، يعكس ملامح أزمة عالمية في فترة ما بعد جائحة كورونا هدفت في مضمونها التسريع في الانتقال إلى عالم متعدد الأقطاب من جهة، ومن جهة أخرى تراجع التأثير العالمي للولايات

المتحدة، وفي وجه هذا الاتجاه تحاول هذه الأطراف الصاعدة تثبيت الواقع القائم ضمن مناطق نفوذها في سبيل تعزيز مسار بوصفة نقطة ارتكاز لتأسيس اشكالا جديدة لأنماط التفاعلات الدولية. وبالتالي لابد من العمل على تطوير آليات للحد من تصاعد التهديدات الأمنية غير التقليدية.

وحري بالذكر أنه يجب ان لا نغفل الدور الذي إضطلعت به تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي وبالأخص البيانات الضخمة وما قامت به من دور كبير في التصدي لانتشار المرض . وهذه التكنولوجيا الناشئة لابد من الاهتمام بها وتطويرها وإعداد الكوادر البشرية وذلك لمواكبة التطور التكنولوجي العالمي. بفضل التقدم التكنولوجي في عالم الاتصالات والمعلومات أو ما يسمى بالثورة التكنولوجية وما أتاحتها من القدرة على التواصل ونقل الأفكار بالصوت والصورة من والى أي مكان بأدنى تكلفة وأقل جهد، فقد صار جليا ومؤكدا مدى تأثير تلك الثورة في شتى مناحي الحياة ، ولعل من أبرز تلك المسارات كانت الدبلوماسية التي كما تخبرنا كتب التاريخ أن التواصل كان ولا زال هو جوهرها ويلعب دورا رئيسيا في تطورها، وبدورها التكنولوجيا الحديثة عملت على تعزيز هذا الدور حيث أن العديد من الدول المتقدمة سخرت الأدوات التكنولوجية في تسيير دبلوماسيتها من أجل الإسراع بتحقيق أهداف سياستها الخارجية، وهو ما تجلى بوضوح عبر انشاء سفارات افتراضية ومواقع انترنت لوزارات الخارجية وهيئات الدبلوماسية، إضافة إلى إنخراط الكثير من الزعماء السياسيين في توظيف الأجهزة الرقمية وتطبيقاتها الذكية من أجل الترويج لأفكار دولتهم وتعزيز مصالحها وسياساتها الخارجية والداخلية باعتبارها جزءا أساسيا من عملهم اليومي وليس كمجرد منبر افتراضي لمراقبة المناقشات والتعليق على الصور، وهذا بالتحديد بات يطلق عليه اسم الدبلوماسية الرقمية التي لم تعد الآن مجرد عالم افتراضي لتجربة قد يحكم عليها بالفشل والانحسار، بل أضحت واقعا معاشا فاعلا ومؤثرا في حقل العلاقات الدولية.

كما يتضح من العرض السابق أن الدبلوماسية الرقمية أمامها الكثير لكي تفعله من أجل تحقيق الهدف الأساسي وهو التواصل مع العالم من خلال استخدام هذا المنتج العصري الحديث وغير المكلف والمتمثل بالمنصات الرقمية المختلفة، وأهمها الإعلام الرقمي الرقمي وشبكات التواصل الإجتماعي وتطبيقات الهواتف الذكية.. ويبدو أن "الجيل الحالي" من المواطنين حول العالم يهيمنون على العالم الرقمي. ولذلك، فإنه من الضروري الاستجابة



لهذه التغيرات من خلال استخدام الوسائل التي تناسب العصر. ولا بد للمؤسسات الرسمية العربية من أن تكون لديها قناعة وإرادة بأهمية الدبلوماسية الرقمية كأحدى أدوات القوة الناعمة، وذلك لمجابهة التطورات والأزمات والتهديدات التي تواجه النظام الدولي عامة والدول العربية خاصة.

لوصول إلى الهدف المنشود. ولكي ينطلق موكب الدبلوماسية الرقمية العربية، يتعن القيام مجموعة من الخطوات تتمثل فيما يلي:

- صياغة رؤية استراتيجية للدبلوماسية الرقمية العربية، بحيث توضع في سلم أولويات العمل الدبلوماسي العربي، كأحدى أدوات القوة الناعمة، والتي تمكن الأمة العربية من الإستفادة من مميزات وأمكانات التقنية الرقمية الكبيرة التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من حياة البشر في شتى بقاعاً العالم.
- وضع خطط عمل وفق محددات واضحة لتلبية احتياجات المؤسسات الرسمية والسياسية العربية، تركز على تسخير الإمكانيات المادية والبشرية أنشطة الدبلوماسية الرقمية على المستوى الرسمي العربي. ففي هذا الصدد، لا بد من إنشاء دائرة متخصصة للدبلوماسية الرقمية بوزارة الخارجية، مع ضرورة إعطاء ميزات تحفيزية وتشغيلية تضمن الممارسة الجيدة للدبلوماسية الرقمية في الدوائر الرسمية العربية.
- تأسيس مركز تكنولوجيا والتعاون مع السفارات في الخارج
- العمل على اعتماد تمويل خاص للابتكار التكنولوجي واستخدام البرامج الإلكترونية الإدارية
- الإستفادة من التجارب الدولية القائمة وذلك عن طريق المشاركة في المؤتمرات الدولية، ومراكز البحوث والدراسات الخاصة بالدبلوماسية الرقمية ، والتقارير السنوية المتخصصة التي تفحص الدبلوماسية الرقمية ، ما يتيح مواكبة آخر التطورات في المجال الرقمي.
- تدريب وتأهيل الكوادر العربية، من خلال دورات تخصصية دقيقة مكنهم من المنافسة في العالم الرقمي. والأمر ليس مرتبطاً فقط بطواقم وزارات الخارجية العربية، بل لا بد من أن يشمل العاملين في السفارات والقنصليات العربية حول العالم.

- تحسين قدرات البحث والاسترداد للمواد الرقمية وتوسيع استخدامها للمؤتمرات المنقولة عبر الأقمار الصناعية
- إعداد دليل استخدام للمنصات الرقمية مخصص للسفراء والقناصل والناطقن الرسميين، خصوصاً أولئك الناطقن بغير العربية، على أن يشمل الدليل العناصر الأساسية استخدام شبكات التواصل الاجتماعي وتطبيقات الهواتف الذكية، كما يجب أن تشمل آليات استخدامها ومنها التواجد واحضور واحتوى والتخصيص ومستوى التفاعل.
- تمويل برامج تطوير التكنولوجيا في مختلف المناصب الدبلوماسية



قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربي:

أ- الوثائق:

دستور منظمة الصحة العالمية، متاح على الرابط التالي:

https://apps.who.int/gb/dgnp/pdf_files/constitution-ar.pdf

ب- الكتب:

النعيمة، أحمد نوري، 2011، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ،

شلبي، السيد أمين، 1997، في الدبلوماسية المعاصرة، القاهرة: عالم الكتب، ط2، ص92-93.

خليفة، إيهاب ، 2017، القوة الإلكترونية.. كيف يمكن أن تدير الدول شؤونها في عصر الإنترنت..

بيتر مارشال، 2005، الدبلوماسية الفاعلة، ترجمة: أحمد مختار الجمال، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة) ص-39-4

جيفري بيجمان، 2014، الدبلوماسية المعاصرة .. التمثيل والاتصال في دنيا العولمة، ترجمة : محمد صفوت حسن، القاهرة: دار الفجر ، ط1

شاد، خميس محمود، 2022، دور البيانات الضخمة في مواجهة وباء فيروس كورونا - تجارب دولية ناجحة (Covid-19)، المركز الديمقراطي العربي،

الشيخ، صالح، 2020، إدارة أزمة جائحة كورونا، الجهاز المركزي المصري للتنظيم والإدارة،

عبد الصادق، عادل، 2016، الفضاء الإلكتروني والعلاقات الدولية: دراسة في النظرية والتطبيق، (القاهرة، المكتبة الأكاديمية

بوظالب، عبد الهادي ، 2004، مسار الدبلوماسية العالمية ودبلوماسية القرن الواحد والعشرين (الدار البيضاء: دار الثقافة)، ص 22-35.

سليم، محمد السيد ، 1997، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،.

عبد العال، وائل ، 2018، الدبلوماسية الرقمية ومكانتها في السياسة الخارجية الفلسطينية، جامعة بيرزيت.

[ج- الدوريات:

- احمد جمعه عبدالغني، الآثار الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا على الدول الآسيوية، مجلة السياسة والاقتصاد ، جلمعة بني سويف، المجلد 14، العدد 13، يناير 2022،
- كشك، أشرف 2020، أزمة كورونا التداعيات والأليات التي انتهجتها الدول لإدارة الأزمة، تقارير ودراسات، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، أبريل
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط؟ التداعيات على الدول العربية والاقتصاد العالمي (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل 2020).
- البيضا دويبو وآخرون، 2017، الانخراط المدني: كيف يمكن أن تشجع التكنولوجيا الرقمية انخراط أكبر في المجتمع المدني، تقرير مؤسسة راند، - ص7
- طلحة، الوليد أحمد.. 2020، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية. صندوق النقد العربي.
- الدسوقي، أيمن السيد ، 2019 ،الدبلوماسية في عصر العولمة بين الاستمرارية والتغير، مجلة الإقتصاد والعلوم السياسية، للعدد 78، يناير ، الصفحة 99-124
- صادق، حيدر بدوي ،1996، مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث - البعد العربي، دراسات إستراتيجية، العدد 5، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ، ص28-29.
- قطاط ،خديجة، 2020، المجتمع الدولي في مواجهة الاوبئة والجوائح، مجلة دراسات وابحث ، يوليو، 2020، ص556.
- البرزنجي، دانا علي صالح ،2020، الدبلوماسية الإلكترونية دراسة في الماهية، المقتضيات، التداعيات، مجلة جامعة التنمية البشرية، العدد19
- رباح أرزقي وهانغوين. 2020، التعامل مع صدمة مزدوجة: جائحة فيروس كورونا وانهايار أسعار النفط. البنك الدولي. <https://www.albankaldawli.org>
- عبد الصادق، عادل ،2017، الدبلوماسية الإلكترونية والمدخل الجديد لإدارة السياسة الخارجية، سلسلة أوراق إستراتيجيه، المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني).
- https://accronline.com/article_detail.aspx?id=28976
- عنتر عادل ،2022، الجوائح العالمية وأنماط التفاعلات الدولية في ظل عصر العولمة: جائحة كورونا نموذجا، مجلة البحوث المالية والتجارية، مجلد 23، العدد 1،.
- عقرباوي، عبد الله: 2020، أزمة كورونا والدول الكبرى.. أي مسارات جديدة للنظام الدولي؟ موقع TRT عربي، 8 أبريل على الرابط: <https://bitly/2W2POLx>.
- سليمان، سماء ،2020، كورونا: قراءة في إدارة الأزمة، السياسة الدولية، عدد أبريل.
- فرحات ،محمد فايز: 2020، "الصحة العالمية" ساحة جديدة للإستقطاب العالمي، صحيفة الخليج 30 أبريل على الرابط: <https://bit.ly/35tLMPg>



A-Books

- Andraes Falky, Gian Luca Gardini (editor), "The Covid-19 Crisis and The United States", the world before and after Covid-19(Nice: European institute of international studies, 2020) P. 81.
- Bernard Marr, The Vital Role of Big Data in the Fight against COVID-19, (April 19 2020), Retrieved from: <https://www.linkedin.com/pulse/vital-role-big-data-fight-against-covid-19-coronavirus-bernard-mar>
- Corneliu Bjola and James Pamment, Countering online Propaganda and extremism : The dark side of digital diplomacy, 1st published, Routledge, London & New York, 2019,
- Hanson, Fergus. 2012. Baked in and wired: eDiplomacy@State. Washington: Foreign Policy Paper Series. Washington, DC: Brookings Institution.
- Mikko Villi.(2019).Social Media as Distribution Tool, The International Encyclopedia of Journalism Studies, Retrieved April 29, 2019 from <https://doi.org/10.1002/9781118841570.iejs0184>
- Olubukola S. Adesina. Foreign policy in an era of digital diplomacy 2017.p17
- Richard Hass, "Liberal World order, RIP", ProjectSyndicate; April, 07, 2020, available at: <https://bit.ly/2Vgj3sn>
- WHO Director-General's opening remarks at the media briefing on COVID-19,11 March 2020, <https://www.who.int/director-general/speeches/detail/who-director-general-s-opening-remarks-at-the-media-briefing-on-covid-19---11-march-2020>

B- Periodicals:

- Delali Anee Peace senya _The Benefits and Challenges of Electronic Diplomacy (E-Diplomacy) to Developing Countries: The case Of Ghana_2016.
- Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), on the basis of Netherlands Bureau of Economic Policy Analysis (CPB), World Trade Monitor [online database] <https://www.cpb.nl/en/worldtrademonitor>.
- Joseph S. Nye, Jr., "Soft Power and American Foreign Policy", Political Science Quarterly Volume 119 Number 2 (2004), p. 264.
- Lamya Benamar,Christine Balagué,Mohamad Ghassany.(2017).The Identification and Influence of Social Roles in a Social Media Product Community, Journal of Computer-Mediated Communication, Vol.22, Issue.6, PP.337-362 Retrieved October 12, 2017 from <https://doi.org/10.1111/jcc4.12195>
- Manoj Kr. Bhusal, "The World after COVID-19: An Opportunity for a New Beginning", International Journal of Scientific and Research Publications (New Delhi: International Journal of Scientific and Research Publications, Volume 10, Issue 5, May 2020) P. 738.

Md. Saifullah Akon & Mahfujur Rahman, "Reshaping the Global Order in the Post COVID-19 Era: A Critical Analysis", Chinese Journal of International Review (Singapore: World Scientific, Vol 1, Issue 2, 25 July 2020) P. 8.

Nicholas Westcott, Digital diplomacy : The impact of the Internet on the international relations, Oxford internet institute, Research report 16, July 2008, p16.

Olubukola adesina. s. Foreign policy in an era of digital diplomacy www.tandofline.com

Park, C.-Y. et al. 2020. Updated Assessment of the Potential Economic Impact of COVID-19. ADB Brief No. 133. Manila: Asian Development Bank.

Po-Lin Pan, Juan Meng. (2016). Media Frames across Stages of Health Crisis: A Crisis Management Approach to News Coverage of Flu Pandem, Journal of Contingencies and Crisis Management, Vol.24, Issue.2, PP.95-106 Retrieved January 05, 2016 from <https://doi.org/10.1111/1468-5973.12105>

Roberta Pastorino (author and others), Benefits and challenges of Big Data in healthcare: an overview of the European initiatives, European Journal of Public Health, Volume 29, Issue Supplement_3, October 2019, Pages 23–27, <https://doi.org/10.1093/eurpub/ckz168>

Shabana Fayyaz and Salma Malik, Question of US Hegemony and COVID-19 Pandemic, Global Political Review, 2020, vol. 5, issue 1, 72-83

Susantono, Bambang, "Pandemic highlights the need to manage Asia's debt problem", Asian Development Blog, 2021

Stephen M. Walt, How the World Will Look After the Coronavirus Pandemic, Foreign policy, <https://foreignpolicy.com/2020/03/20/world-order-after-coronavirus-pandemic>